مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: منتدى غاز شرق المتوسط... التأسيس والأهداف
اسم الكاتب: م.م. مروة سلمان حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9760
تاريخ الاسترداد: 2026/05/25 10:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

East Mediterranean Gas Forum...Establishment and Objectives Center for Strategic and International Studies

[1] Marwa Salman Hassan
University of Baghdad / Republic of Iraq
1: Email: Marwa.s@cis.uobaghdad.edu.iq
2: Email:

Abstract:

The first decade of the 21st century witnessed the discovery of numerous gas fields in the Eastern Mediterranean, prompting regional states to intensify energy exploration and extraction efforts. This development necessitated enhanced coordination among these countries to regulate investments through an organization uniting producers, consumers, and transit states, while formulating and implementing programs to advance the gas industry. These efforts culminated in the establishment of the East Mediterranean Gas Forum (EMGF) in late 2019, which was formally designated as an international organization in September 2020.

This study examines the strategic significance of the Eastern Mediterranean region and its energy reserve levels, the foundational stages of the EMGF, and its objectives—which seek to formulate a unified vision and institutionalize dialogue on natural gas exploitation policies. Additionally, it analyzes the forum's role in fostering a sustainable regional market to utilize the Eastern Mediterranean's energy resources for the collective welfare of the region's populations.

Crucially, the study addresses the geopolitical constraints hindering the forum's efficacy, particularly its non-inclusive membership, which excludes certain politically and economically influential states. This limitation has undermined its capacity to deliver comprehensive solutions to energy extraction challenges and, at times, has rendered it instrumental in countering opposing states especially against the backdrop of complex maritime boundary disputes among Eastern Mediterranean nations.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.159749.1509
Submitted: 25/4/2025
Accepted: 10/5/2025
Published: 1/9/2025
Keywords:
Eastern Mediterranean Forum
Exclusive Economic Zones
Egypt
Türkiye and Energy.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

منتدى غاز شرق المتوسط ... التأسيس والأهداف

م.م مروة سلمان حسن [١]
[١] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد/ جمهورية العراق

الملخص:

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اكتشاف العديد من حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط، مما أثار اهتمام دول المنطقة لتعزيز عمليات البحث والتنقيب عن موارد الطاقة فيها وتكثيف الجهود بينها لتنظيم استثماراتها في هذا المجال من خلال إنشاء منظمة تجمع بين المنتجين والمستهلكين ودول العبور وتضع برامج لتطوير صناعة الغاز وآلية تنفيذها، وتم ترجمة هذه الجهود بتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط في أواخر العام ٢٠١٩ الذي أعتمد رسمياً كمنظمة دولية في ايلول العام ٢٠٢٠، ويستعرض البحث أهمية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ومستويات احتياط الطاقة فيها، وبواكير تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط وأهدافه الساعية لبلورة رؤية مشتركة وحوار منظم حول سياسات استغلال الغاز الطبيعي، وتطوير سوق إقليمية مستدامة تعمل على استثمار إمكانات الطاقة في شرق المتوسط لصالح رفاهية شعوب المنطقة، كما يركز البحث على الإشكالية الجيوسياسية التي تواجه عمله نظراً لعدم شموله جميع دول المنطقة، واستبعاده بعض الدول ذات الثقل السياسي والاقتصادي الكبير، الأمر الذي جعله غير قادر على إيجاد حلول شاملة لمشكلات استخراج الطاقة، بل تحول في بعض الأحيان إلى أداة لاستهداف الخصوم، خاصة في ظل التداخل المعقد للحدود البحرية بين دول شرق المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، المنتدى، المناطق الاقتصادية الخالصة، مصر، تركيا، الطاقة.

المقدمة

منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين برز حوض شرق البحر الأبيض المتوسط -الذي يتألف من دول قبرص ومصر واليونان وفلسطين ولبنان وليبيا وسوريا وتركيا و(إسرائيل)- كساحة رئيسة تتكشف فيها الاتجاهات الجيوسياسية العالمية، إلى جانب موقعه الجغرافي بين المناطق المضطربة والمناطق المستقرة اهتماماً إقليمياً وعالمياً كبيراً، ونتيجة لهذا كان حوض شرق البحر الأبيض المتوسط على مدى العقدين الماضيين موقعاً للصراعات بين الدول ومقراً للحروب الكبرى والمعقدة والتي لم يتم حل أي منها وكلها تحتفظ بإمكانية كبيرة للإشتعال، فضلاً عن كونها ساحة أساسية للمنافسة الجيوسياسية والأيديولوجية منذ

الاضطرابات التي شهدتها المنطقة العربية في العام ٢٠١١، ما جعلها أرض اختبار وفرصة لنهضة روسيا العالمية وتحديها المتجدد للغرب وملتقى للاستثمار الصيني في البنية التحتية من خلال مبادرة الحزام والطريق هذا في الجانب السياسي، أما في الجانب الاقتصادي فمع تصاعد أهمية الغاز الطبيعي كمورد أساسي من موارد الطاقة وما تكشفت عنه الأبحاث من مخزون كبير لاحتياطات الغاز والطاقة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط فقد برزت هذه المنطقة بأهمية متصاعدة لضمان أمن الطاقة الإقليمي والدولي وبخضم سعي دول العالم للحصول على دور في هذا المضمار كأرض عبور ناقلة لموارد الطاقة أو كمستهلكة تهدف لتنويع مصادر الطاقة من دول متعددة أو كمصدرة ومنتجة، ويعد شرق البحر الأبيض المتوسط جزءًا من جغرافية الشرق الأوسط، إذ يحتوي على ٤٨% من احتياطيات النفط الموجودة في العالم و٤١% من احتياطيات الغاز الطبيعي، وهي بوابة البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود والبحر الأحمر والمحيط الأطلسي.

وقد حفزت هذه التطورات في المشهد الجيوسياسي والطاقة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط دول المنطقة و اللاعبين الإقليميين في السنوات الأخيرة على تشكيل مجموعات صغيرة تضم القوى الإقليمية لاستثمار مصادر الطاقة فيها وجعلها منصة لتزويد اوروبا بها، ومن هنا جاءت فكرة منتدى غاز شرق المتوسط كمنظمة تسعى لتوحيد الجهود في مجال استكشاف الغاز في المنطقة وتوجيهه لمنفعة بلدانها من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي من استهلاك الطاقة والحصول على عوائد تصديره.

أولاً: أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من تصاعد اهمية الطاقة على مستوى العالم ولاسيما الغاز الطبيعي الذي يشكل عنصراً حيوياً في امدادات موارد الطاقة، وقد شجع اكتشاف احتياطيات الغاز بكميات كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط والدراسات التي جاءت بها هيئة المسح الجيولوجي الأميركية والتي اقرت بوجود خزين هائل من الغاز الطبيعي في مياه المتوسط إلى تسارع خطى الدولة المطلة عليه في التنقيب والبحث عن موارد الطاقة وتأسيس منظمة قادرة على تحقيق التعاون في إنتاج وتصدير واستهلاك الغاز بين دول المنطقة ومنها إلى أوروبا.

ثانياً: اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

١- ما دوافع تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط؟
٢- ما الأهداف الحقيقية وراء تأسيسه، وما هي انعكاساته الجيوستراتيجية على المنطقة؟
٣- هل حقق المنتدى الأهداف المرجوة من تأسيسه؟ وهل كان قادراً على النهوض بأعباء حل مشكلة استثمار موارد الطاقة في شرق المتوسط في إطار تعاوني؟
٤- هل كان المنتدى مناورة سياسية استخدمت كردة فعل للإصطفافات الإقليمية التي شهدتها المنطقة بعد العام ٢٠١٣ وتحديداً بين مصر وتركيا؟
٥- ما فرص نجاح استمرارية بقاء منتدى غاز شرق المتوسط؟

ثالثاً: فرضية البحث:

جاءت فكرة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط بهدف تأسيس منظمة دولية حكومية تساهم في تعزيز التعاون بين دول المنطقة في مجال الغاز الطبيعي والاستفادة المثلى من موارده، بيد أنه اخفق في تحقيق أهدافه كمنظمة تعاون إقليمي بسبب تركيزه على المناورات السياسية وتعزيز الاستقطاب السياسي بين دول المنطقة وتجاهله حل النزاعات حول الموارد المشتركة، مما أدى إلى تهميش دوره وإضعاف فاعليته ولجوء أعضاءه إلى اتفاقيات ثنائية وثلاثية خارج إطاره لحل الخلافات القائمة حول مصادر الطاقة المشتركة والمناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري لدول المنطقة.

رابعاً: منهجية البحث:

اعتمد البحث على عدة مناهج، منها المنهج التاريخي في سرد وقائع تأسيس المنتدى والمنهج الوصفي في التعريف بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وواقعها الجغرافي وحقيقة غناها بموارد الطاقة وآلية عمل المنتدى ونظامه الداخلي وهيكله التنظيمي، والمنهج التحليلي في دراسة دوافع تأسيس المنتدى ومدى استيفاء المنظمة لخطوات الاستثمار السليم لمنابع الطاقة و توظيفها بما يخلق بيئة تعاونية وأثر التوترات الجيوسياسية بين دولها التي أدت إلى تحويلها لمنصة للاجتماعات لا تتجاوز سقف الحوارات الرتابية بين ممثلي الدول الأعضاء وأداة لتعزيز الخلافات والتجاذب السياسي الإقليمي بين اطراف المنطقة.

خامساً: هيكلية البحث:

أنقسم البحث على أربع محاور تناول المحور الأول جغرافية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط واحتياطات الطاقة فيه، بينما تطرق المحور الثاني إلى الخلافات الإقليمية حول مصادر الطاقة في شرق المتوسط، أما المحور الثالث فقد تحدث عن تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط في أواخر العام ٢٠١٩ وهيكله التنظيمي، فيما اهتم المحور الرابع بمناقشة تأثير الصراعات حول الطاقة في المنطقة على المستقبل السياسي لمنتدى غاز شرق المتوسط في خضم التقاطعات الإقليمية.

I. المبحث الأول

الخلفية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط

I.أ. المطلب الأول

جغرافية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط واحتياطات الطاقة فيه

تعد منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم نظراً لمواردها الهائلة وموقعها المركزي على طريق التجارة والشحن الدولي المهم من منطقة آسيا والشرق الأوسط والخليج إلى البحر الأسود وأوروبا وأمريكا الشمالية، وتضم هذه

المنطقة التي تمتد بمساحة ١٢٠٠٠٠ميل مربع دول مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن وتركيا واليونان وقبرص وليبيا و(إسرائيل) بعدد سكان بلغَ ثلاثمائة وعشرين مليون نسمة.[١]

تقدّر احتياطات الغاز في حوض شرق المتوسّط بنحو ٥.١ في المئة من مجمل الاحتياطات العالمية، وبحسب تقرير صدرَ في العام٢٠١٠من هيئة المسح الجيولوجي الأميركية فقد قدرت احتياطيات الطاقة في حوض شرق البحر المتوسط بحوالي ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز، ويحتوى هذا الحوض أيضا على كميات ضخمة من الاحتياطيات النفطية تبلغ مليار برميل من النفط إلى جانب كميات كبيرة أيضا من سوائل الغازات[٢]، وفي العام٢٠٢١ أصدرت المؤسسة نفسها تقييماً جديداً للمنطقة إذ أشارت إلى أنّ المنطقة تحتوي على ٢٨٦.٢ تريليون قدم مكعب من الغاز وذلك بعد إضافة ثلاث مناطق جيولوجية جديدة مقابلة لمصر وإزالتها من خانة الإحتمال والتوقع والتأكد من خزان ثرواتها الغازية، وقد دفعت موارد الغاز الطبيعي البحرية في المنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى أن يصبح محوراً استراتيجياً رئيساً تتلاقى حوله خطوط الصدع الجيوسياسية الأكبر والتي تشمل الإتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[٣]

جاءت أولى اكتشافات الطاقة في هذه المنطقة في العام ٢٠٠٠ إذ تم اكتشاف حقل للغاز في الساحل المقابل لمدينة عسقلان، وكان ذلك الحقل يحتوى على احتياطيات غاز قليلة نسبياً بلغت تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، اعقبه اكتشاف اخر للغاز في العام ٢٠٠٩من لدن شركة الطاقة الأمريكية نوبل إنرجي (Nobel Energy)[٤] والتي عثرت على حقل غاز طبيعي من الطراز العالمي قبالة سواحل (إسرائيل) على بعد يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ ميلاً إلى الغرب من مدينة حيفا، ويعرف هذا الكشف بإسم حقل تمار و تبلغ احتياطاته المؤكدة من الغاز الطبيعي نحو ١٠ تريليون قدم مكعب، ويتميز الغاز المستخرج من هذا الحقل بأنه فائق الجودة، وتم تسجيل هذا الحقل كأكبر اكتشاف للغاز في العالم كما أنه أيضا أكبر حقل قاري بحري تم اكتشافه في المياه العميقة في العالم وهو يغطي كامل احتياجات (اسرائيل) من

---

(1) Panagiotis Hadjipavlis, The Geopolitical Importance of Airspace In the Eastern Mediterranean, Journal of Geopolitics of the Eastern Mediterranean, Vol.1, Newcastle-UK, Autumn 2015, p.44.

(٢) ابراهيم نوار، "غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد ١٨٨، السنة٤٨، (٢٠١٢): ص ١٣.

(3) Assessment of Undiscovered Conventional Oil and Gas Resources in the Eastern Mediterranean, U.S. Department of the Environment, U.S. Geological Survey, July 11, 2021, p. 1.

(٤) هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات تعمل في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، تأسست في العام ١٩٣٢ تحت اسم نوبل فليتشر (Noble Affiliates) ثم أصبحت نوبل انرجي (Nobel Energy) في العام ١٩٨٥، ويقع مقرها في الولاية الأميركية تكساس وتنشط في الولايات المتحدة وغرب افريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، وفي العام ٢٠٢٠ انضمت إلى شركة شيفرون بصفقة شراء قدرت بخمسة مليارات دولار. محمد خيتاوي، *شركة النفط المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية*، (دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، ٢٠١٠)، ص٦.

الطاقة، وقد دفع هذا الإتجاه شركة الطاقة الأميركية نوبل إنرجي لتكثيف عمليات الحفر والتنقيب في المياه العميقة في شرق المتوسط لتثمر عن اكتشاف اكبر عُرف بحقل ليفياثان العملاق للغاز على بعد ما يقرب من ٨٤ ميلا إلى الغرب من حيفا، وعلى عمق نحو ثلاثة أميال في المياه العميقة داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة التي تسيطر عليها (إسرائيل) وطبقاً لتقديرات شركة نوبل إنرجي، فإن الاحتياطيات المؤكدة في هذا الحقل تبلغ أكثر من ١٨ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، أي ما يقرب من ضعف احتياطيات حقل تمار.[١]

كان لهذه الاكتشافات الغازية في مياه شرق المتوسط دافع لباقي الدول فيه للبحث عن مصادر الطاقة في المنطقة ذاتها، وفي الثامن والعشرين من كانون الأول العام ٢٠١١ أعلنت شركة نوبل إنرجي عن اكتشاف أول حقول للغاز في قبرص أمام سواحلها الجنوبية وهو حقل غاز أفروديت والذي تقدر احتياطاته بثمان تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي بما يحقق الاكتفاء الذاتي من الغاز لها على مدى عقود من الزمن، ويعد هذا أول اكتشاف من نوعه في جنوب الجزيرة المقسمة بين القبارصة اليونانيين في الجنوب والقبارصة الأتراك في الشمال إذ اعطى انطباع بوجود اكتشافات مهمة للغاز الطبيعي في المياه العميقة جنوب قبرص.[٢]

واعطت هذه الاستكشافات أملاً لدول شرق البحر المتوسط الاخرى للتنقيب عن مصادر الطاقة رغبةً منها في تحقيق الإنتاج والاكتفاء الذاتي من الغاز بالشكل الذي يجعل دول حوض البحر المتوسط مركز للطاقة وليس وعاءً للاستهلاك فقط ، فتم اكتشاف حقل ظهر العملاق في مصر في آب العام ٢٠١٥ من قبل شركة الطاقة الإيطالية الكبرى إيني(Eni)[٣] وبدء الإنتاج منه بشكل مبكر عما كان مخططاً كما أن أهمية حقل ظهر تتجاوز مصر إلى حد كبير، ذلك أن قربه من حقول أخرى قبالة سواحل (إسرائيل) وقبرص من شأنه أن يسمح بالتنسيق في تطويره، والتعاون لإنشاء البنية الأساسية الإقليمية التنافسية لتصدير الغاز[٤]، كما تم اكتشاف حقل نور البحري العملاق الذي يملك ٦٠ تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز وفقاً للتقديرات المبدئية، وهو أكثر من ضعف الاحتياطي لحقل ظهر البالغ ٣٠ تريليون قدم مكعب مما جعل مصر تتطلع لأن تصبح مركز إقليمي للطاقة، مستغلةً في ذلك موقعها الجغرافي المتميز، بالإضافة إلى وجود تسهيلات نقل الغاز والزيت الخام، المتمثلة بخط سوميد الناقل للخام من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، إلى جانب قناة السويس، وأيضاً

(1) Ioannis N. Grigoriadis, Energy Discoveries in the Eastern Mediterranean: Conflict or Cooperation?, Middle East Policy Journal, Iran, Vol. 21, No. 3, September 2014, p. 125.

(2)Murat Koylu, Energy Map of the Eastern Mediterranean, Cyprus Journal of Research and Studies, Volume 4, Issue 8, July 2021, p.45.

(٣)هي شركة طاقة إيطالية متعددة الجنسيات، وتُعد واحدة من أكبر شركات النفط والغاز في العالم تأسست العام ١٩٥٣ويقع مقرها الرئيس في العاصمة الإيطالية روما، وتعمل في خمسين دول العالم أهمها في أفريقيا والشرق الأوسط. محمد خيتاوي، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(4) Simone Tagliapietra, The opportunity for natural gas in the eastern Mediterranean, Financial Times, 7 March 2019.

تسهيلات البنية التحتية من المصانع لتسييل الغاز الطبيعي وابرزها مصنع إيدكو ومصنع شركة يونيون فينوسا الإسبانية-الإيطالية.[١]

كان من شأن استكشافات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط إن رفعت مستوى التوقعات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة في دول هذه المنطقة وتحوليها لمرتكز تصدير للغاز والنفط لدول الإتحاد الأوروبي يعوضها الإعتماد على روسيا.

I.ب. المطلب الثاني

الخلافات الإقليمية حول مصادر الطاقة في شرق المتوسط

عززت استكشافات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط فرص تحقيق الاكتفاء المحلي من استخدامات الغاز والنفط فكان لابد من إيجاد سبل لتصدير الفائض للخارج، مما حفز المبادرات التعاونية الإقليمية بين دول المنطقة وهو ما أثار ازمة لازالت قائمة حول الحدود المتشابكة والمناطق الاقتصادية الخالصة[٢]، ففي العام٢٠١٠ اتفقت (إسرائيل) وقبرص على اتفاقية ترسيم حدود منطقتهما الاقتصادية الخالصة، وفي العام التالي زار (رئيس الوزراء الإسرائيلي) (بنيامين نتنياهو) قبرص وكانت أول زيارة على الإطلاق يقوم بها مسؤول (إسرائيلي) للجزيرة إذ بدأت العلاقات الثنائية تزدهر بينهما ثم تعززت بإنضمام اليونان إليهما ليسفر هذا التوافق عن توقيع مذكرة تفاهم في مجال الطاقة بين الدول (الثلاث) في العام ٢٠١٣، اعقبها ستة اجتماعات افرزت اتفاقيات ثلاثية بين قبرص و اليونان و(إسرائيل) في مجالات السياحة والاقتصاد والاتصالات وتكنولوجيا الإنترنت والتعاون العسكري توجت بالمشروع الأكثر طموحاً الذي اقترحه هذا التحالف الثلاثي الناشئ وهو خط أنابيب إيست ميد(East Mid) تحت البحر بطول ١٩٠٠كم من شأنه أن يحمل الغاز (الإسرائيلي) والقبرصي إلى اليونان وإيطاليا ثم إلى أوروبا، ولطالما شكك خبراء الصناعة في جدوى خط أنابيب إيست ميد، لكن هذا لم يوقف الحماس السياسي حول المشروع ويظل أحد الأدوات الخطابية المركزية التي يستخدمها الساسة (الإسرائيليون) واليونانيون والقبارصة عند مناقشة مستقبلهم المشترك في مجال الطاقة[٣].)

---

(١) نهى الشريف، "مساعي الدولة المصرية في شرق المتوسط لتعزيز مصادر الطاقة"، *مجلة الديمقراطية، القاهرة*، العدد٥٨، (٢٠٢٠): ص٨٠.

(٢)المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone – EEZ) هي منطقة بحرية محددة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، تمتد من الحد الخارجي للمياه الإقليمية للدولة الساحلية وحتى مسافة ٢٠٠ ميل بحري (حوالي ٣٧٠ كيلومترًا) من خط الأساس الذي يقاس منه عرض المياه الإقليمية. تتمتع الدولة الساحلية بحقوق سيادية في هذه المنطقة لاستغلال الموارد الطبيعية، سواء كانت موارد حية (مثل الثروة السمكية) أو غير حية (مثل النفط والغاز والمعادن)، بالإضافة إلى حقوق في إدارة وحماية البيئة البحرية. ومع ذلك، تحتفظ الدول الأخرى بحقوق معينة، مثل حرية الملاحة والتحليق الجوي ووضع الكابلات والأنابيب تحت البحر. يتم ترسيم حدود المناطق الاقتصادية الخالصة بين الدول الساحلية المتجاورة من خلال الاتفاقيات الثنائية أو القرارات الدولية، مع مراعاة مبادئ العدالة والإنصاف. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ج٥، المنطقة الاقتصادية الخالصة، ص٤٠-٤٢.

وعلى غرار ذلك أقدمت القاهرة ايضاً على توقيع اتفاق ثلاثي مع قبرص واليونان تضمن انعقاد خمس قمم بحضور الأطراف كافة في تشرين الثاني العام ٢٠١٤، وفي نيسان وكانون الأول العام ٢٠١٥، وقمتين أخريين في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ تواليا وكان من أبرز نتائج القمم الخمس الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بين الدول الثلاث في منطقة شرق البحر المتوسط، مما أتاح اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية المصرية .[١]

و قد تزامن ذلك مع محاولات مصرية ناجحة لترسيم الحدود والمناطق الاقتصادية الخالصة مع جوارها البحري المتمثل بقبرص و اليونان والتي أسفرت عن توقيع اتفاقيتين مع قبرص، الأولى بشأن تحديد المنطقة الاقتصادية بين البلدين، وقد وقعت في القاهرة في ١٧ شباط ٢٠٠٣، وصدق عليها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في ١٢ نيسان من العام نفسه، وصدر بتطبيقها قانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠٠٣[٢] والاتفاقية الثانية وفقاً لحكم محكمة القضاء الإداري، هي اتفاقية إطارية بشأن تنمية الخزانات الحاملة للهيدروكربون عبر تقاطع خط المنتصف، وقد وقعت في القاهرة بتاريخ ١٢ كانون الأول العام٢٠١٣، وصدق عليها الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي في ١١ أيلول العام ٢٠١٤ إذ صدر قانون رقم ٣١١ لعام ٢٠١٤ بسريان تنفيذ بنود الاتفاقية، كما أقرت محكمة القضاء الإداري المصرية بشرعية إبرام هاتين الاتفاقيتين في أواخر آب العام ٢٠١٧ بعد الطعن بهما بدعوى قضائية بزعم أن الاتفاقية ترتب عليها استحواذ قبرص وإسرائيل على حقول الغاز الطبيعي بمساحات ضخمة شمال شرق البحر المتوسط، رغم قرب الحقول إلى مدينة دمياط المصرية بأقل من ٢٠٠ كيلومتر .[٣]

وبموجب هاتين الاتفاقيتين تم ترسيم عرض المسافة الحدودية بين الدولتين، وفقاً لخط المنتصف على امتداد متساوي الأبعاد من أقرب نقطة على خط الأساس لكلا الطرفين، وقد استبعد الطرفين ترسيم الحدود على طريقة الجرف القاري ذلك لأن عرض المسافة بين قبرص ومصر لا يتجاوز ٢٠٧ ميل وقد طبقت تلك الاتفاقية على وفق أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام١٩٦٩، إذ نصت على تعاون الطرفين معاً في حالة وجود ثروات طبيعية ممتدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة بكلٍ منهما من أجل التوصل إلى الاستغلال الأمثل للموارد، وأنه في حالة دخول أحد الأطراف في ترسيم الحدود مع الدول الأخرى يجب عليه إخبار الطرف الآخر بذلك، وفي حالة حدوث خلاف أو نزاع بين الطرفين يتم الرجوع

(1) Georgios Koukakis, The 9th Trilateral Summit of Cyprus, Greece, and Israel: Turkey's Struggle for Influence in the Eastern Mediterranean, India-ChinaCompetition in the Middle East, and a New Era of "Economic Peace," Hermes InstItute for International Affairs, Security, and Geo-Economy, Athens, November 2023, p.8.

(٢) محمد شوقي عبد العال، "ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر في المنطقة"، *مجلة آفاق سياسية، الدوحة*، (٢٠١٤)، ص١٦.

(٣) عزيزة عبد الغزي، "مستقبل اقتصاديات الغاز الطبيعي في مصر، دراسة مقارنة"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، القاهرة*، العدد١، (٢٠١٨): ص٣.

إلى القنوات الدبلوماسية السلمية أو الرجوع للتحكيم الدولي[١]، كما نظمت مصر مناورات عسكرية بإسم ميدوزا ٥ و٩ خلال الأعوام ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مع اليونان لتعزيز التعاون العسكري مع القوى الإقليمية و الدولية بحوض البحر المتوسط.[٢]

وفي شباط العام ٢٠١٨، وقعت (إسرائيل) ومصر على اتفاقية لتصدير الغاز تبلغ قيمتها حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي ولمدة عشر سنوات، وصرح وزير الطاقة (الإسرائيلي) السابق يوفال شتاينتس(Yuval Steinitz) (٢٠١٥-٢٠٢١) تعقيباً على توقيع هذه الاتفاقية بقوله "إن تصدير الغاز إلى مصر، من حقلي ليفياثان وتمار، هو التعاون الاقتصادي الأكثر أهمية بين إسرائيل ومصر منذ توقيع معاهدة السلام بين البلدين".[٣]

واستناداً إلى ذلك فقد اعترضت تركيا على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص وأكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في تصريح له إنه اتفاق باطل وملغي لأنه وقع مع طرف لا يتعدى سوى كونها جزيرة لا تتمتع بوصف الدولة، وان هذه الاتفاقية تُعد تعدي على الجرف القاري التركي والشطر التركي من قبرص، لأن تركيا لا تعترف بإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تحدد مسافة المناطق الاقتصادية الخالصة ب ٣٧٠كم وتقول إن المسافة المخصصة لقبرص لا تتجاوز ١٢كم، كما نددت بمناورات ميدوزا العسكرية بين مصر واليونان في منطقة المتوسط لما فيها من انتهاكات للمعاهدات الدولية، واقدمت على تعيين حدودها البحرية مع الشطر القبرصي التركي الذي لا يعترف احد به كدولة مستقلة عدا انقرة، كما رفضت تركيا اتفاق ترسيم الحدود بين (إسرائيل) وقبرص التي عقدت في العام ٢٠١٠ و العام ٢٠١٣ مشيرةً إلى أن وضع الجزيرة المنقسم ما بين شطرين يوناني وتركي منذ العام ١٩٧٤ لا يسمح لها بإبرام اتفاقيات، رافضةً احتكار حكومة نيقوسيا في قبرص اليونانية حق تمثيل الجزيرة برمتها وجددت تأكيدها على عزمها الأبدي بحماية حقوق شمال قبرص التركية وتأكيداً على ذلك أقدمت البحرية التركية في الثالث والعشرين من شباط العام٢٠١٨ على محاصرة سفينة تنقيب تابعة لشركة إيني الايطالية قبل أن تتمكن من الوصول إلى موقع الحفر المقصود في المياه القبرصية مما أجبر الشركة على سحبها، كما رفضت انقرة السماح لليونان بالتنقيب عن موارد الطاقة في جزر كريت و رودس ومايس لإمتلاكها مناطق اقتصادية خالصة لها لا تسمح لحكومة اثينا بالتصرف بها منفردة.[٤]

وفي السياق ذاته فقد كان اكتشاف الحقول الغازية في (إسرائيل) مبعثاً لإثارة الخلافات الحدودية بين (إسرائيل) ولبنان من جهة والسلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

---

(١) مساعد عبد العاطي الشتيوي،"الوضع القانوني لترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد٢١٢، نيسان، (٢٠١٨): ص٢١٢-٢١٣.

(٢) ايمان زهران، "تركيا وعسكرة التحالفات في شرق المتوسط"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد٢١٩، كانون الثاني، (٢٠٢٠): ص١٦٤.

(3) Egyptian company signs $15 billion deal to buy Israeli natural gas, Reuters, February 20, 2018.

(4)SERTAÇ HAMİ BAŞEREN, Root Causes of the Conflict in the Eastern Mediterranean: Approaches of the Main Stakeholders, Turkey Vision Journal, Ankara, Vol. 23, No. 1, Winter 2021, pp. 15-17.

من جهة أخرى، ففي منتصف العام ٢٠١٠ أرسل لبنان إحداثيات حدود مياهه الاقتصادية الخالصة إلى الأمم المتحدة، ووضع حدودها الجنوبية عند الخط ٢٣ البحري، وبعد ذلك بأشهر قليلة، وقّعت (إسرائيل) وقبرص اتفاقاً لترسيم حدودهما البحرية، وحددت (إسرائيل) الحدود الشمالية للمنطقة الاقتصادية الخالصة لها عند الخط١، وهو خط يقع شمال الخط ٢٣ الذي أقره لبنان كحدود جنوبية لمنطقته الاقتصادية الخالصة بنحو ١٧كم²، ما جعل المنطقتين البحريتين اللتين تطالب بهما (إسرائيل) ولبنان متقاطعتين في رقعة متنازع عليها مساحتها ٨٦٠كم² وترغب الحكومة اللبنانية بإعادة ترسيم الحدود البحرية بينها وبين (إسرائيل) في المنطقة الواقعة بين خط ٢٣ وخط ٢٩، والتي تضم حقلين للغاز الطبيعي ذي موارد كبيرة ومهمة للبنان وتقع معظم اجزاؤهما في الأراضي اللبنانية وهما حقل كاريش: الذي تقع بعض أجزائه في المنطقة الاقتصادية الخالصة (الإسرائيلية)، لكن أجزاء أخرى منه تقع في المنطقة المتنازع عليها بين خطي رقم ٢٣ و ٢٩، وحقل قانا: يقع في المنطقة البحرية اللبنانية، لكن أجزاء منه تقع في المنطقة المتنازع عليها بين الخطين ١ و ٢٣، وأجزاء أخرى تقع جنوب الخط رقم ٢٣.[١]

أما الخلاف الفلسطيني (الإسرائيلي) حول اكتشافات الغاز في الأراضي الفلسطينية المحتلة فهو جزء لا يتجزأ من معاناة فلسطين جراء مضايقات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٤٩، إذ ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيام السلطة الفلسطينية بإستثمار حقول الغاز المكتشفة منذ العام ٢٠٠٠ وابرزها حقل غزة مارين الفلسطيني الذي شكل المنع (الإسرائيلي) من تطوير الحقل باكورة الصراعات حول الطاقة في منطقة المتوسط، ويقع حقل غزة مارين في المناطق الساحلية الفلسطينية قبالة قطاع غزة على عمق ٦٠٣ أمتار تحت سطح البحر، وعلى بعد ٢٢ ميل غرب غزة و قدّرت كمية احتياط الغاز الطبيعي فيه بنحو ١.٤ تريليون قدم مكعب وتتراوح القيمة السوقية الكلية للغاز المكتشف في الحقل المذكور إلى ما بين ٦ مليارات و ٨ مليارات دولار أميركي بحسب التقديرات.[٢]

وفي ضوء ما تقدم، تُبرز النزاعات الإقليمية في شرق المتوسط حول موارد الطاقة ولا سيما الغاز الطبيعي، صراعاً جيوستراتيجياً متشعباً بين دول المنطقة الساحلية، إذ أدت الإستكشافات الكبيرة لإحتياطات الغاز في المنطقة إلى تعاظم مساعي هذه الدول في تعزيز موقعها كمراكز إقليمية للطاقة، مما زاد من حدة التنافس على ترسيم الحدود البحرية، وقد استدعت هذه التحديات ضرورة إيجاد آليات تعاون إقليمي لتسوية الخلافات وإنشاء إطار مشترك لإدارة واستغلال الموارد، وهو ما مهّد الطريق لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط كمنصة لتنسيق الجهود.

(1) Ibrahim J. Odeh, The Struggle Over Oil and Gas in the Mediterranean: Israeli Expansion into Lebanon, Pluto Journal of Arab Studies Quarterly, Beirut, Vol. 41, No. 1, Winter 2019, pp. 105-106.

(2) Anaïs Antrissian, Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, and Other Conflicts, journal of Palestine Studies, Journal of Palestine Studies, University of California, Vol. 13, No. 5, Spring 2015, pp. 31-35.

II. المبحث الثاني

منتدى غاز شرق المتوسط: بين التأسيس وتحديات الاستدامة

II.أ. المطلب الأول

النشأة والأهداف

جاءت فكرة تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط على خلفية مقترح تقدمت به مصر إبان انعقاد قمة جزيرة كريت اليونانية في تشرين الأول العام ٢٠١٨ التي جمعت الرئيس القبرصي نيكوس أنستاسيادس(nikos anastasiadis)،والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء اليوناني أنطونيس ساماراس(Antonis Samaras)، وخلال هذه القمة تم التركيز على تباينات دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط التي تتمايز في خصائصها ما بين دول منتجة ودول مستهلكة ودول عبور ونقل للغاز، ومن ثم صارت الحاجة ملحة لتأطير قانوني ومؤسسي يحشد هذه الدول سوياً ويجعلها تتجمع في تنظيم دولي يحقق أمال وطموحات شعوب الدول الأعضاء في استثمار موارد الطاقة.[١]

وقد تحقق ذلك، بإعلان القاهرة في الرابع عشر من كانون الثاني العام ٢٠١٩ إنشاء منصة تجمع دول شرق المتوسط لرسم برنامج استثمار صحيح لمصادر الطاقة في المنطقة وتحت مسمى منتدى غاز شرق المتوسط (East Mediterranean Gas Forum) واختصاراً (EMGF) وبحضور وزراء الطاقة في سبع دول متوسطية وهي مصر، الاردن، (إسرائيل)، فلسطين، إيطاليا، قبرص ، اليونان.[٢]

غاب عن تأسيس المنتدى باقي دول منطقة شرق المتوسط إذ كان لكل دولة منها اسباب معينة دفعتها لعدم الانضمام للمنتدى ومنها سوريا نظراً للعزلة السياسية التي تعانيها عقب الأحداث السياسية الداخلية التي تعيشها منذ العام ٢٠١١، كما رفض لبنان الحضور والمساهمة بمنظمة أحد اعضاءها الكيان الصهيوني كذلك رفضت ليبيا الانضمام للمنظمة لذات السبب إذ لازالت قوانين البلاد النافذة تجرم التعاون مع الكيان الغاصب لأن انضمام ليبيا للمنتدى يُعد تطبيعاً اقتصادياً مرفوض، لكن وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن إبعاد طبيعة الواقع السياسي الليبي المنقسم ما بين سلطتين الأولى في غرب ليبيا تمثلها حكومة الوحدة الوطنية (المؤتمر الوطني سابقاً) وسلطة أخرى في الشرق بقيادة خليفة حفتر إذ تدعم تركيا الأولى المعترف بها دولياً بينما تدعم مصر الثانية وكان هذا التشتت مدعاة لعدم انضمام ليبيا للمنظمة تحت وطأة التأثير التركي[٣]خاصة وأن مصرَ تجاهلت دعوة تركيا للإنضمام للمنتدى لعدة

(1)Wider cooperation on the rise through summits between Egypt, Greece and Cyprus, Ekathimerini newspaper, Athens, October11 2018.

(2) Eastern Mediterranean countries to establish gas forum, Middle East Monitor, January 15, 2019.

(3)Stevie Joseph and Anita Thomas-Pedicayle, The Eastern Mediterranean Gas Forum: The Convergence of Regional and Energy Security Concerns, Austral: Brazilian Journal of Strategy and International Relations, Vol. 11, No. 22, December 2022, pp. 55-56.

أسباب منها الخلافات السياسية الحادة بينها وبين القاهرة التي وصلت إلى حد خفض التمثيل الدبلوماسي في الثالث والعشرين من تشرين الثاني العام ٢٠١٣ وسحب السفير المصري من تركيا عقب الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر على يد الجيش المصري ومعارضة تركيا لذلك، هذا إلى جانب أن تركيا لديها خلافات مع غالبية الدولة المساهمة فيه التي تنظر إلى انقرة على أنها قوة مزعزعة للإستقرار وتسعى لزيادة نفوذها في أماكن عديدة عبر اختلاق المشاكل والازمات وتعكير صفو النقاشات والمفاوضات، فضلاً عن عدم انضمام تركيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ وكانت واحدة من البلدان الأربعة الرافضة لها ولصيغة المنطقة الاقتصادية الخالصة، فضلاً عن استخدام تركيا القوة العسكرية في الاعتداء على الشركات المنقبة عن الغاز في المتوسط وفي مناطق حدود دول الجوار لها بالشكل الذي يتعارض والغاية السلمية المرجوة من تأسيس المنتدى، فكان الغاية من استبعاد تركيا تسهيل المناقشات وخلق أجواء صالحة للتسويات.[١]

يمثل منتدى غاز شرق المتوسط تتويجاً لعملية استمرت عقدا من الزمان بين ثلاث دول في شرق المتوسط وهي ومصر واليونان وقبرص إلى جانب الكيان الصهيوني، ولا يوجد تاريخ شفوي متاح يروي قصة تشكيله، ومع ذلك فإن الرواية السائدة هي أن مصر وعلى وجه الخصوص وزير البترول والثروة المعدنية المصري السابق طارق الملا (٢٠١٥-٢٠٢٤) كان القوة الدافعة وراء إنشاء المنتدى، إذ سعت مصر إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً للغاز لأن صناعة الطاقة في مصر تتمتع بالخبرة والقدرة التشغيلية مقارنةً مع الجهات الإقليمية الفاعلة الأخرى، فكان لديها حافز إضافي لتطوير إطار متعدد الجنسيات للتعاون حول مصادر الطاقة في شرق المتوسط.

كان الملا الذي قضى معظم حياته المهنية في صناعة الطاقة المدافع المثالي عن التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، وبإعتباره موظفًا سابقًا في شركة الطاقة الأميركية شيفرون(Chevron)[٢] ورئيساً تنفيذياً للهيئة المصرية العامة للبترول، فقد ساعدت سمعته كصوت موثوق به في مجال صناعة النفط والغاز إلى حضور الأردن والسلطة الفلسطينية وإيطاليا كشركاء كاملين في الاجتماع الافتتاحي لمنتدى غاز شرق المتوسط في الرابع عشر من كانون الثاني العام٢٠١٩.[٣]

---

(1)Tibet Gur and Pinar Ipek, Turkey's Isolation from the East Gas Forum: Intellectual Mechanisms and Material Interests in Energy Policy, Journal of Turkish Studies, Issue 1, Volume 23, May 16, 2021.

(٢) هي واحدة من أكبر شركات الطاقة المتكاملة في العالم، تعمل في مجالات استكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق والنقل الكيميائي للنفط والغاز الطبيعي، تأسست في العام ١٨٧٩ تحت اسم شركة باسيفيك كوست أويل (Pacific Coast Oil) ثم تغير اسمها إلى شيفرون في العام ١٩٨٤بعد اندماجها مع شركة جلف أويل(Gulf Oil)، ويقع مقرها في ولاية كاليفورنيا الأميركية، ولديها مشاريع ضخمة مع شركة أرامكو السعودية وحقول النفط في جنوب العراق وفي الكويت، وفي العام ٢٠٢٠ استحوذت على شركة نوبل انرجي. محمد خيتاوي، المصدر السابق، ص١٧٢.

(3)Gabriel Mitchell, East Mediterranean Gas Forum: Cooperation In the Shadow of Competition, September 2020, p. 4.

أضافت المشاركة الأردنية والفلسطينية في المنتدى أهمية بالغة له، إذ ساعدت على تحييد الانتقادات الموجهة إلى وجود (إسرائيل) في المنتدى، كما أدت إلى محاولات لفتح آفاق للتفاهم بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي حول أعمال استثمار و تطوير حقل غزة مارين، أما وجود الاردن في المنتدى فكان استمرار لطبيعة التعاون في مجال تزويد الطاقة بين (اسرائيل) والأردن ففي أيلول العام ٢٠١٤وقعت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية المحدودة على اتفاقية مع (إسرائيل) للتزويد بـ ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز من حقل ليفياثان على مدى خمسة عشر عاماً، و يملك منتدى غاز شرق المتوسط تمثيلاً متوازناً إلى حد ما لثلاثة مشاركين أوروبيين قبرص واليونان وإيطاليا، وثلاثة مشاركين من دول عربية مصر والأردن وفلسطين، فضلاً عن (إسرائيل)، وجاء الحضور الإيطالي في المنتدى نظراً لفاعلية شركاتها المستخرجة لمصادر الطاقة والعاملة بشكل ملفت وكبير في دول شرق البحر الأبيض المتوسط.[1]

واستهدف المؤسسون لمنتدى غاز شرق المتوسط تحقيق الغايات الآتية :

أولاً: العمل على إنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد على الوجه الأمثل وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية.

ثانياً: إنشاء منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق ومبادئ القانون الدولي، وتدعم جهودهم في الاستفادة من احتياطاتهم واستخدام البنية التحتية وبناء بنية جديدة، وذلك بهدف تأمين احتياجاتهم من الطاقة لصالح رفاهية شعوبهم.

ثالثاً: تعزيز التعاون من خلال خلق حوار منهجي منظم وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعي، وتعميق الوعي بالاعتماد المتبادل والفوائد التي يمكن أن تجنى من التعاون والحوار فيما بين الأعضاء، بما يتفق ومبادئ القانون الدولي ودعم الأعضاء أصحاب الاحتياطات الغازية والمنتجين الحاليين في المنطقة في جهودهم الرامية إلى الاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية، من خلال تعزيز التعاون فيما بينهم ومع أطراف الاستهلاك والعبور في المنطقة.

رابعاً: مساعدة الدول المستهلكة في تأمين احتياجاتها وإتاحة مشاركتهم مع دول العبور في وضع سياسات الغاز في المنطقة، مما يتيح إقامة شراكة مستدامة بين الأطراف الفاعلة في مراحل صناعة الغاز كافة.

(1)Policy Brief, Foreign and Security Policy Program-Eastern Mediterranean Energy Project, German Marshall Fund of the United States, Washington, March 2015, p. 2.

خامساً: ضمان الاستدامة ومراعاة الاعتبارات البيئية في اكتشافات الغاز وإنتاجه ونقله، وفي بناء البنية الأساسية، بالإضافة إلى الارتقاء بالتكامل في مجال الغاز مع مصادر الطاقة الأخرى خاصة الطاقة المتجددة وشبكات الكهرباء.(١)

II.ب. المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي وآليات العمل

أُختيرت العاصمة المصرية القاهرة مقراً للمنتدى، وجاء اختيارها تكريماً لأسبقية مصر في اقتراح فكرة ايجاد منتدى ومنصة تجمع شمل منتجي الطاقة في شرق المتوسط، علاوة على خبرتها في قطاع الغاز والبنى التحتية الجيدة التي تملكها لأنها المحطة الوحيدة في منطقة البحر المتوسط التي يمكنها استقبال الغاز من جيرانها ثم إسالته وإعادة تصديره، فضلاً عن كونها الدولة الأكبر في المنطقة في اكتشافات وإنتاج الغاز الطبيعي، وأشارَ إعلان تأسيس المنتدى إلى أن كثرة الاكتشافات الغازية الكبيرة في الحقول البحرية بشرق البحر المتوسط والتوسع بها وما لها من تأثير عظيم على تطور الطاقة والتنمية الاقتصادية للمنطقة قد أستدعى ايجاد مظلة إقليمية لتنظيم استكشافات الطاقة واستغلالها بالشكل الأمثل، ودعا المنتدى دول شرق المتوسط المنتجة أو المستهلكة للغاز وكذلك دول العبور للإنضمام لعضويته ممن يتفقون مع المنتدى في المصالح والأهداف، مؤكداً على أن المنتدى متاحاً لإنضمام دولاً أخرى أو منظمات إقليمية أو دولية بصفة مراقبين، وكذلك القطاع الخاص لتفعيل مشاركته في أنشطته والاشتراك في هيئاته التنظيمية كجزء من المجموعة الاستشارية الدائمة لصناعة الغاز.(٢)

شكل المنتدى العديد من الهيئات واللجان التي تجتمع على مدار العام لتعزيز مهمة المنتدى ودعم تطوره أبرزها، لجنة وزارية مكونة من الوزراء المسؤولين عن شؤون الطاقة في الدول الأعضاء في المنتدى، وهي أعلى هيئة ضمن المنتدى مكلفة بوضع سياسات المنتدى، إلى جانب اللجنة الاستشارية لصناعة الغاز (GLAG) وهي مجموعة مؤلفة من خبراء تقدم خدمات استشارية للمنتدى وتجمع بين السلطات التنظيمية والشركات المملوكة للدولة من الدول الأعضاء وشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية، كما تم تكليف مجموعة عمل رفيعة المستوى مكونة من ممثلين من كل دولة من الدول الأعضاء في المنتدى لتنفيذ أنشطة المنتدى وضمان إجراء مشاورات تقنية بين الأعضاء على مدار العام، بالإضافة إلى لجان فرعية تقنية واقتصادية وتنظيمية تابعة للمجموعة الاستشارية لصناعة الغاز، تقوم هذه اللجان الفرعية بوضع خطط العمل الخاصة بها على وفق إرشادات المجموعة الاستشارية لصناعة الغاز وتساهم في برنامج عملها العام.(٣)

---

(١) "إعلان القاهرة تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد ٢١٦، السنة٥٤، نيسان، (٢٠١٩): ص٢٢٣.

(٢) احمد قنديل، "منتدى غاز شرق المتوسط..الدوافع والأهداف"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد٢١٦، السنة ٥٤، نيسان، (٢٠١٩): ص٢٢٠.

(٣) منى سكرية، "منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، *معهد حوكمة الموارد الطبيعة، واشنطن*، شباط، (٢٠٢): ٣-٤.

وفي أعقاب جلسته الافتتاحية، استضاف منتدى غاز شرق المتوسط ثمان اجتماعات وزارية حتى الآن، وفي حين لم يتم الإبلاغ على نطاق واسع عن محتوى تلك المناقشات، فإن المعلومات المتاحة تسمح بفهم أكثر دقة لنوايا المنتدى، وخلال الاجتماع الأول في كانون الثاني العام ٢٠١٩، أقر الوزراء علناً بالعلاقة بين تنمية الطاقة والأمن بما يعزز التعاون الإقليمي ويبدأ حواراً سياسياً منظماً ومنهجياً بشأن الغاز الطبيعي من شأنه أن يسهل تطوير سوق إقليمية مستقبلية للغاز، وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في الخامس والعشرين من تموز العام ٢٠١٩، تم تحديد أعضاء المنتدى والاتفاق على أن تكون القاهرة موطناً له، فضلاً عن مناقشة وضع المنتدى وما إذا كان ينبغي أن يصبح منظمة دولية رسمية، كما وافق الاجتماع الوزاري الثاني لمنتدى غاز شرق المتوسط على إنشاء اللجنة الاستشارية لصناعة الغاز، التي تتألف من مستثمرين ومطورين من القطاع الخاص، وضم هذا الاجتماع مشاركة وفود من غير الأعضاء، وهم مسؤولو الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فضلاً عن ممثلين عن فرنسا والبنك الدولي.[١]

انعقد الاجتماع الثالث في السادس عشر من كانون الثاني العام ٢٠٢٠، أي بعد أسبوعين فقط من توقيع (إسرائيل) واليونان وقبرص على اتفاق بشأن خط أنابيب إيست ميد، وخلال هذا الاجتماع أكدت الدول الأعضاء في المنتدى على التزامها بإحترام الحقوق البحرية لبعضها البعض طبقاً للقانون الدولي، إلى جانب ذلك قدم منتدى شرق المتوسط ميثاقه إلى المفوضية الأوروبية للمراجعة، وبمجرد موافقة المفوضية عليه أعلنت القاهرة في الثاني والعشرين من ايلول العام ٢٠٢٠ تحويل المنتدى إلى منظمة إقليمية وذلك بُعيد توقيع الدول المؤسسة له بإستثناء فلسطين على الميثاق الخاص بالمنتدى إضافة إلى حضور مستشار وزير الطاقة الأمريكي ومدير إدارة الطاقة بالاتحاد الأوروبي وذلك بصفة مراقب وجرت مراسيم التوقيع عبر تقنية الفيديو كونفرانس(Video conference) نظراً لحظر السفر على مستوى العالم بسبب ظروف وباء كوفيد/ كورونا الذي انتشر قبل ذلك التاريخ بعام، وقد أضفى هذا التوقيع طابعاً رسمياً على المنتدى فتحول من مجرد منصة حوارية بين دول شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية ودولية تسعى إلى ترويج صادرات الغاز الطبيعي من منطقة شرق المتوسط إلى دول العالم وفي مقدمتها اوروبا.[٢]

وحدد ميثاق المنتدى آلية الانضمام إلية بعد تحويله لمنظمة وقسم أعضاءه إلى أعضاء مؤسسون وعاديون غير مؤسسين ومراقبون، فالأولى شملت جميع الدول الموقعة على ميثاق المنتدى و المؤسسة له منذ العام ٢٠١٩، أما الثانية فتشمل من يرغب من الدول بالانضمام إليه شريطة أن تكون دولة من شرق المتوسط ومنتجة أو مستهلكة للغاز أو دولة عبور وترغب في أن تصبح عضواً بالمنتدى بحيث ترى نفسها قادرة وعلى استعداد للمشاركة في الاهتمامات المشتركة وتحقيق أهدافه، ويتم ذلك بعد استيفاء الشروط اللازمة المتمثلة بتقديم طلب للسكرتارية من أجل الحصول على عضوية المنتدى والموافقة بالإجماع من وزراء حكومات

(١) الرئاسة المصرية، الهيئة العامة للإستعلامات، "مصر ومنتدى غاز شرق المتوسط"، ١٩حزيران، (٢٠٢٢): https://www.sis.gov.eg/Story/198214/

(2)Eastern Mediterranean countries formally establish gas forum In Egypt,Reuters,September22,2020.

الأعضاء المؤسسين الموقعين على الميثاق ودون اعتراض من أي من هؤلاء الأعضاء، إذ يمكن لإحدى الدول السبع الموقعة أن ترفض طلب دخول دولة لعضوية المنتدى، ويتيح ميثاق المنتدى إنضمام أي دولة للمنتدى وذلك بعد الموافقة على عضويتها بواسطة الاجتماع الوزاري على النحو السابق عرضه.(١)

أما العضوية بصفة مراقب فهي تعطى لكل دولة خارج منطقة شرق المتوسط منتجة أو مستهلكة للغاز أو دولة عبور أو مؤسسة ومنظمة دولية على استعداد للمساهمة بصورة عملية وذات قيمة للمنتدى ولكن بعد تحقيق الشروط اللازمة والمتجسدة بتقديم طلب للسكرتارية يشمل موافقة رسمية على ميثاق المنتدى وذلك للحصول على درجة مراقب بالمنتدى، وتحقيق الإجماع على الطلب وذلك بطرحه بالإجتماع الوزاري، ودون اعتراض من أي عضو في المنتدى، ويسمح للمراقبين حضور الاجتماعات الوزارية والمشاركة في المناقشات، ولكن دون الحق في التصويت، كما يمكن أيضا دعوة المراقبين من قبل الاجتماع الوزاري لحضور أي اجتماع وزاري استثنائي أو اجتماعات المجلس التنفيذي أو مجموعات عمل الخبراء والمشاركة في مناقشاتهم دون حق التصويت.(٢)

وفي كانون الأول العام ٢٠٢٠ أعلنت مصر ترحيبها بإنضمام الإمارات إلى منتدى غاز شرق المتوسط بصفة مراقب، كما أقر المنتدى طلبات إنضمام اعضاء جدد للجنة المجموعة الإستشارية لصناعة الغاز ليصل عدد أعضائها إلى تسعة وعشرين عضواً، وهم من أهم الشركات والمؤسسات المعنية بصناعة الغاز بالمنطقة في مقابل ستة عشر عضواً عند إطلاقها في العام ٢٠١٩.(٣)

نص الميثاق ايضاً على ميزانية المنتدى و تكون لكل عام تقويمي على أن تبدأ ميزانية السنة لمنتدى غاز شرق المتوسط من الأول من كانون الثاني حتى الأول من كانون الأول من كل عام ويجوز للاجتماع الوزاري حال قبوله لأي مراقب للمنتدى، أن يطلب سداد اشتراك سنوي ثابت ويعد مساهمة مالية منه للمنتدى ويتم توزيع المساهمات الميزانية للمنتدى بالتساوي على جميع الأعضاء بعد الأخذ في الاعتبار الاشتراكات السنوية للمراقبين كما يتحمل كل عضو جميع النفقات المتكبدة للمشاركة بالاجتماعات الوزارية ومجموعات العمل ذات الخبرة بينما يتحمل المنتدى تكاليف سفر أعضاء المجلس التنفيذي لحضور اجتماعات المجلس التنفيذي.(٤)

كما تطرق الميثاق لهيكلة المنتدى والمكونة من الاجتماع الوزاري و المجلس التنفيذي والسكرتارية ويعد الاجتماع الوزاري أساس عمل المنتدى والذي يشهد حضور مندوبين على شكل وفود من الدول الأعضاء وتؤخذ القرارات بالإجماع وبنصاب قانوني يشمل الثلث ويُعقد

(١) احمد شعلة، "منتدى غاز شرق المتوسط كآلية تشريعية دولية لتنمية الاستثمارات في مجال لوجستيات الغاز"، *المجلة القانونية، القاهرة*، المجلد١١، العدد١، (٢٠٢٢): ص٣٧٥-٣٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٧٦-٣٧٧.

(3)Egypt announces UAE joining East Mediterranean Gas Forum as observe، Reuters, December 16, 2020.

(٤) احمد شعلة، المصدر السابق، ص٣٧٨.

الاجتماع عادةً سنوياً في القاهرة ويجوز عقده في أي بلد آخر حسب الإتفاق بين الدول الأعضاء، ويمكن عقد اجتماعات استثنائية بعد طلب عضو من الأعضاء ويستلزم ذلك إخطار الامين العام للمنتدى على أن يأخذ موافقة رئاسة واعضاء دول المنتدى، وفي حال تعذر حضور الدولة رئيسة الاجتماع الوزاري يتم اختيار الدولة التالية لرئاسة الاجتماع وبحسب التسلسل المُعد سلفاً، ويقع على عاتق الاجتماع الوزاري مسألة اتخاذ القرارات وإقرار التعيينات وصياغة السياسة العامة للمنتدى، أما المجلس التنفيذي فيتكون من موظفين متخصصين بشؤون الطاقة يتم ترشيحهم لعضوية المجلس من لدن الدول الأعضاء ويجتمع المجلس مرتين في السنة للقيام بالمهام الإدارية للمنتدى من قبيل تقديم التقارير و التوصيات وتحضير جدول أعمال الاجتماع الوزاري ومراجعة تطبيق القرارات وبناء هيكل سكرتارية المنتدى ومراجعة مؤهلات المرشحين لمناصب داخل المنتدى ويتم اختيار رئيس المجلس التنفيذي من قبل الاجتماع الوزاري لمتابعة عمل المنتدى، أما السكرتارية فتتكون من موظفين دوليين مرشحين من دول الأعضاء أو معينين بوساطة السكرتير العام وتتعلق مهام عملها بمزاولة الوظائف الإدارية بتوجيه من المجلس التنفيذي، ويتولى رئاسة السكرتارية السكرتير العام الذي يتم تعيينه بعد ترشيح دول الأعضاء لأسماء معينة ويكون لها باع وخبرة في مجال العمل بالإدارة وشؤون الطاقة، ثم يقوم الاجتماع الوزاري والمجلس التنفيذي بإختيار واحدٍ منهم تكون ولايته لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على أن يقيم في بلد المقر – مصر-، وتنحصر واجباته بمتابعة الشؤون القانونية للمنتدى وحفظ ميثاقه ومراقبة عمل السكرتارية وضمان اداؤها وتبليغ المجلس التنفيذي بأنشطتها وتجهيز التقارير والدراسات وتعيين رؤساء الاقسام والادارات وموظفي السكرتارية بعد ترشيح دول الأعضاء وموافقة المجلس التنفيذي وحضور اجتماعات المجلس المذكور كافة وترشيح بديلاً عنه حال تخلفه عن الحضور.[١]

وتعد اللجنة الاستشارية لصناعة الغاز من أهم هياكل عمل المنتدى ويتم تأسيسها من ممثلين عن شركات النفط الدولية والقومية والتجار والعاملين في تشغيل أنظمة توزيع وشحن موارد الطاقة، وتقوم اللجنة الاستشارية بإعداد توصيات ودراسات وتقديم مشورة للمجلس التنفيذي والسكرتير العام وتعقد اجتماعاتها على هامش اجتماع المجلس التنفيذي، ويحق للمنتدى تشكيل لجان وكيانات متخصصة لدراسة موضوع ما ذي أهمية خاصة على أن تعمل هذه الكيانات طبقاً لإرشادات المجلس التنفيذي وضمن إطار عمل السكرتارية وظيفياً ومالياً.[٢]

واصل المنتدى عقد اجتماعاته بصورة منهجية أكثر بعد إقرار ميثاقه وهيكله التنظيمي، فعقد الاجتماع الرابع في التاسع من آذار العام ٢٠٢١ وبحضور وزراء الطاقة للدول الأعضاء في المنتدى، وفي هذا الاجتماع أُعلن عن دخول ميثاق المنتدى حيز التنفيذ وتحوليه إلى منظمة دولية حكومية مكتملة الأركان، ووضع جدولة لرئاسة المنتدى بصورة دورية من قبل الدول الأعضاء على أن تتبوأ قبرص الرئاسة الاولى للمنتدى بحسب الترتيب الأبجدي للدول المؤسسة وتكون الرئاسة لمدة عام واحد لكل من الدول المؤسسة للمنتدى، كما ناقش الاجتماع أنشطة المنتدى بما في ذلك وضع استراتيجية طويلة الأمد للمنتدى وإطلاق

(١) المصدر نفسه، ص٣٧٨-٣٨٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٨٥.

مبادرتين جديدتين حول إزالة الكربون من الغاز الطبيعي المسال كوقود للسفن تماشياً مع التوجهات البيئية العالمية، ورحب الاجتماع بإنضمام فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والبنك الدولي للتعمير والإنشاء بصفة مراقب.[١]

وفي السادس من تموز العام ٢٠٢١ عقد المؤتمر الخامس للمنتدى بحضور وزراء طاقة وخارجية دول المنتدى إلى جانب نائب مساعد وزير الطاقة الأمريكي كمراقب، وشهد الاجتماع خطوة هامة وهى توقيع وزير البترول المصري على اتفاقية المقر الرئيس لمنتدى غاز شرق المتوسط، كما ناقش الاجتماع تطورات أنشطة المنتدى ومنها التطورات المتعلقة بمجموعات العمل الأربعة التي تم إنشائها خلال الاجتماع الوزاري الرابع في آذار العام ٢٠٢١ والتطور الذى تحقق في دراسة الغاز الطبيعي الإقليمي وتوازن العرض والطلب في سوق الطاقة والتي تمت بدعم من الاتحاد الأوروبي، كما شهد الاجتماع إطلاق الموقع الإلكتروني الرسمي للمنتدى ليكون أول منصة رسمية للمنتدى للتواصل لعرض أنشطة المنتدى للعالم أجمع، وصدق الاجتماع على أوراق إنشاء الأمانة العامة للمنتدى، بالإضافة إلى الموافقة على الجدول الزمنى لتعيين الامين العام الدائم والذى سيبدأ في كانون الثاني العام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى ميزانية المنتدى لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، ووافق الوزراء على الأنشطة القادمة للمنتدى وخريطة الطريق وعقد الاجتماع الوزاري القادم في القاهرة خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢١.[٢]

أعقب ذلك اجتماع المنتدى السادس الذي عقد في الخامس والعشرين من تشرين الثاني العام٢٠٢١ وقد حضر المؤتمر وزراء الطاقة المؤسسون و ممثل عن وزارة الخارجية الفرنسية ووزارة التحول البيئي الإيطالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بصفة مراقب، استعرض الوزراء نتائج دراسة ميزان العرض والطلب الإقليمي على الغاز الطبيعي والطاقة التي تم إعدادها بدعم من الاتحاد الأوروبي، وشهد الاجتماع أيضا خطوة مهمة في مسيرة المنتدى إذ وافق الوزراء بالإجماع على تعيين أسامة مبارز أميناً عاماً لمنتدى غاز شرق المتوسط لمدة ثلاثة اعوام اعتباراً من كانون الثاني العام ٢٠٢٢، وأكد هذا الاجتماع على ضرورة دعم الجهد الدولي في مجال تنظيم البيئة والمناخ وتقليل الانبعاث الكاربوني من خلال دعم إنتاج الغاز الطبيعي لافتين إلى الدور المحوري الذي يلعبه في تسهيل انتقال الطاقة كونه الوقود الأحفوري الأقل كثافة من حيث الانبعاثات الكربونية[٣]،

---

(١) إعلان الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى غاز شرق المتوسط، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الثلاثاء ٩آذار ٢٠٢١. https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/EventsPages/Pages/mop_09032021_02.aspx .

(٢) إعلان البيان الختامي للاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى غاز شرق المتوسط، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الثلاثاء ٦تموز٢٠٢١. https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/news-pages/Pages/mop_06072021_02.aspx.

(٣) البيان الختامي للاجتماع الوزاري السادس لمنتدى غاز شرق المتوسط، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الخميس ٢٥تشرين الثاني ٢٠٢١.
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/news-pages/Pages/mop_25112021_03.aspx.

وهي ذات القضايا التي تمت مناقشتها في الاجتماع السابع للمنتدى الذي عقد في الخامس عشر من حزيران العام٢٠٢٢[١]، وفي السابع من كانون الأول العام نفسه عقد المؤتمر الثامن للمنتدى الذي ركز على الانتهاء من إعداد وإقرار استراتيجية المنتدى الطويلة الأجل والتي تتضمن مهمة ورؤية المنتدى إلى جانب وضع خطة تنفيذ شاملة لتحقيق أهداف المنتدى، والتأكيد على أهمية المنتدى في ضبط اسعار أسواق الطاقة التي تعرضت للاضطراب عقب الاجتياح العسكري الروسي لأوكرانيا في مطلع العام نفسه.[٢]

لتلافي الفوضى داخل عمل المنظمة، فقد حصر المنتدى مسألة حل الخلافات وتسوية المنازعات بين دول الأعضاء داخل مؤسساته وذلك أما بإتباع الحوارات والنقاشات للوصول لتفاهمات وأما باللجوء لتحكيم هيئاته الداخلية، رافضاً تدخل الهيئات الدولية كمحكمة العدل الدولية أو المحكمة الدولية لقانون البحار، وصحيح أن المنتدى لم يُحدد بعد هيئة معينة يمكنها أن تنظر في خلافات أعضاءه ولم ينشأ محكمة خاصة لحل النزاعات ولم يضع صيغ لعلاج الموقف إذ ما جاءت مقترحاته لحل القضية المختلف عليها غير مرضية للأطراف المتنازعة إلا أنه أراد بهذه الخطوة تحجيم أي محاولات لزعزعة استقرار عمله بإستغلال مشكلات اعضاءه، وفي السياق ذاته فقد جعل المنتدى سمة التشاور أساس عمله حتى أنه لم يعط للأمين العام حريات مطلقة في إتخاذ القرار بل جعله مرتبط بكل تحركاته بالمجلس التنفيذي والاجتماع الوزاري اللذين يقع على عاتقهما صياغة القرارات النهائية.

كما تواجه مشكلة تعديلات النظام الأساسي للمنظمة خطوات صعبة وابرزها موافقة المجلس التنفيذي عليها وعرض طلب التعديل للتصويت في الاجتماع الوزاري والذي يجب أن تأتي الموافقة منه بالإجماع وذلك لأن الأعضاء المؤسسون للمنتدى يتمتعون بحق النقض الذي من شأنه أن يدفع رفض عضو لطلب التعديل إلغاء الخطوة برمتها وهي ذات المشكلة التي تتربص بكل مسألة يتم احالتها لتصويت اعضاء الاجتماع الوزاري والتي قد تندثر لرفض عضو واحد لها.

أن أبرز ما يؤخذ على الأهداف والبنود التنظيمية لمنتدى غاز شرق المتوسط أنها صيغت بطريقة فضفاضة دون أن تكون هناك وسائل محددة وضوابط وواجبات صارمة وجدول زمني تلتزم بها دول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف المنتدى بل تُرك الأمر دون ترتيب واضح لها جعل الكثيرين يعتقدون بأنها أكثر من تجمع للحوار وأقل من منظمة دولية.[٣]

---

(١)البيان الختامي للاجتماع الوزاري السابع لمنتدى غاز شرق المتوسط، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الأربعاء ١٥حزيران٢٠٢٢. https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/news-pages/Pages/mop-15062022-03.aspx .

(٢) البيان الختامي للاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى غاز شرق المتوسط، بوابة الاهرام، الأربعاء ٧كانون الأول ٢٠٢٢.https://gate.ahram.org.eg/News/3870391.asp

(3)Konstantinos D. Magliferas and Gino Joseph Naldi, The East Mediterranean Gas Forum: A Regional Institution Struggling in Energy Insecurity, Journal of International Organization Law, Brill, Holland ,No. 20, July 2023, pp. 17, 19, 32.

II.ج. المطلب الثالث

مستقبل منظمة منتدى غاز شرق المتوسط في ظل التحولات الإقليمية والدولية

لم ينجح منتدى غاز شرق المتوسط في تعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق أهدافه في إنشاء منظمة إقليمية لاستثمار موارد الطاقة في شرق المتوسط بصورة جامعة ومتوازنة لكل دول المنطقة، بل على العكس من ذلك فقد ساهمت طبيعته البنيوية التي أبعدت دول بارزة ومهمة في المنطقة من عضوية المنتدى إلى إذكاء نيران التنافس الحاد مما عكر سبل محاولات استفادة دول شرق المتوسط من احتياطيات الطاقة، فقد رأت تركيا أن تأسيس المنتدى بدعوة من مصر قد جاء في إطار مناورة سياسية تهدف إلى تمترس الدول المعادية لها في المنطقة خلف الدولة المصرية التي كانت تمر بأسوأ مرحلة من العلاقات معها ومن ثم فقد نظرت النخب السياسية والعسكرية في أنقرة إلى المنتدى بإعتباره محاولة متعمدة لعزل تركيا استراتيجياً، ورداً على ذلك، نفذت تركيا سياسة إقليمية حازمة متخذةً مجموعة من الخطوات لمواجهة الحلف المناهض لها في منتدى غاز شرق المتوسط، واعتمدت بأجندتها دبلوماسية الزوارق الحربية، إذ وضعت سفن حربية بحرية وسفن استكشاف في مواقع استراتيجية في شرق البحر الأبيض المتوسط من شأنها أن تبرهن على مطالباتها البحرية وتتحدى سيادة اليونان وقبرص، كما تم إعادة إحياء نظرية الوطن الأزرق (Mavi vatan) وهو مبدأ استراتيجي ابتكره الأدميرال التركي المتقاعد جيم جوردنيز(Jim Jordanez) في العام ٢٠٠٦ نص على بسط سيادة تركيا على مساحات شاسعة من شرق البحر المتوسط وبحري إيجة والأسود، وهذه النظرية لا تزال مسيطرة على العقيدة البحرية التركية وتعد خطة تركيا الطموحة للتفوق الجيوسياسي في شرق البحر الأبيض المتوسط.[١]

كما أقدمت تركيا على توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في السابع والعشرين من تشرين الثاني العام ٢٠١٩ رسمت بموجبها الحدود البحرية بين تركيا وليبيا مقابل التزام انقرة بمساعدة حكومة الوفاق الليبية عسكرياً، وقد أدى الاتفاق إلى مزيد من التشويش للوضع الإقليمي وتحدي الحدود البحرية لليونان لأنه وسع الحدود التركية في شرق المتوسط غرباً وأعطى لها الحق في المطالبة بالمناطق البحرية الواقعة غرب خط الطول الثامن والعشرين والتي تتداخل مع الجرف القاري اليوناني والجزر المحيطة به مثل كريت ورودس، كما ربط هذا الإتفاق قضايا الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط بقضايا جيوسياسية أوسع نطاقًا، ولاسيما الملف السياسي الليبي الذي تتقاطع فيه مصالح تركيا و مصر واليونان حول الجهات التي تتطلع لحكم ليبيا فكل دولة من هذه الدول تدعم طرفاً لتحقيق ذلك[٢]، كما استهدفت تركيا من وراء هذه الاتفاقيات مع ليبيا تعطيل خط أنابيب شرق

(1)Michael Tanchum et al., The Eastern Mediterranean in Uncharted Waters: Perspectives on Geopolitical Realities, Konrad Adenauer Foundation, Türkiye, 2020, p. 27

(2)Michael Tanchum, The Geopolitics of the Eastern Mediterranean Crisis: A Regional System Perspective on the New Great Game in the Mediterranean, Konrad Adenauer Foundation, Türkiye, 2020, p. 17.

المتوسط (إيست ميد) ودفع مصر وقبرص واليونان و(إسرائيل) على التراجع عن اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، والتأكيد على وجودها كقوة ضاغطة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط،[١] ومن خلال هذه الخطوة ضمن صناع السياسات الأتراك تدويل المظالم البحرية التي تتعرض لها بلادهم في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

وكان الغاية التركية من هذه التحركات هو ضمان حصتها من احتياطيات الطاقة في المنطقة إذ تعاني من عجز حاد في موارد الطاقة مع طلب متصاعد عليها لتغطية القطاعات الصناعية المتطورة في البلاد إذ أن تركيا تعد من الدول المستهلكة والمستوردة للغاز والنفط وتعتمد في ذلك على اتفاقيات مع روسيا وايران والعراق وكازاخستان والمملكة العربية السعودية ولا سيما في العقدين الآخرين اللذين شهدا استهلاكاً متنامياً للنفط والغاز في تركيا بفعل الطفرة الصناعية الكبيرة لها، وبحلول العام ٢٠٢٠ شهدت تركيا زيادة كبيرة في استهلاكها لمصادر الطاقة، إذ ارتفع إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه خلال العقود الثلاثة السابقة، فقد استوردت البلاد حوالي ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من دول أخرى، مما يعكس زيادة بنحو ٥٠% خلال العقد الأخير، وتأتي نسبة ٣٤% من هذه الواردات من روسيا، بينما توفر أذربيجان ٢١% وإيران ١٧%، أما الجزء المتبقي من احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي، فيعتمد على واردات الغاز الطبيعي المسال، خاصة من الجزائر وقطر ونيجيريا، والولايات المتحدة مؤخرًا.[٢]

هذه الارقام إذ ما قورنت بواقع الإنتاج المحلي لموارد الطاقة في تركيا فإنها ستظهر فجوة حادة بين الانتاج والاستهلاك، إذ يبلغ إنتاج تركيا النفطي حوالي ٤٣ ألف برميل يوميًا، بينما يصل استهلاكها إلى ٦٧٦ ألف برميل يوميًا، أما بالنسبة للغاز فإن الإنتاج المحلي يصل إلى ٨٩٣ مليون متر مكعب في حين يبلغ الاستهلاك حوالي ٣٧ مليار متر مكعب وهي في تصاعد مستمر، لذلك فإن هذا الفارق الكبير بين الموارد المعدنية التي تملكها تركيا وبين ما تستورده من الخارج أثر بشكل كبير على أولويات تركيا في هذا القطاع، مما دفعها إلى تسريع خطواتها نحو تنويع مصادر الطاقة، والحد من الاعتماد على الاستيراد، وتحسين وتأمين إمدادات الطاقة، وهي أهداف رئيسة لطموحاتها في مجال الطاقة، ولتحقيق هذه الغايات فقد وجدت تركيا ضالتها في احتياطات الطاقة الموجودة في شرق البحر الأبيض المتوسط والذي تتشاطر تركيا حقوقها فيه مع دول بارزة في المنطقة المذكورة أهمها قبرص واليونان اللتين تربطهما بتركيا تاريخ طويل من سوء العلاقات الدبلوماسية ومشاكل الجوار.[٣]

---

(1)Rethinking Gas Diplomacy in the Eastern Mediterranean, Middle East Report No. 240, International Crisis Group, Brussels, April 26, 2023, p. 20 .

(2)Valeria Talbot, Contesting the Eastern Mediterranean: Energy and Geopolitics, Middle East and North Africa Centre, Milan, 2021, p.47.

(٣) بشير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد١٨٢، تشرين الأول، (٢٠١٠): ص١١٨.

وعوضاً عن لجوء المنتدى للرد بصورة موحدة على تحركات تركيا في شرق المتوسط فقد لجأ إلى عقد اتفاقيات بينية والاستعانة بالإتحاد الأوروبي و إتخاذ خطوات احادية، فقد أثار هذا الاتفاق التركي الليبي امتعاض دول شرق المتوسط ووصفت اليونان الاتفاقية بأنها تخترق الجرف القاري لجزيرة كريت اليونانية وتلغي جزر يونانية اخرى من الوجود واستدعت الخارجية اليونانية سفير حكومة الوفاق الليبية لديها وامهلته حتى السادس من كانون الأول العام ٢٠١٩ لإبلاغها بتفاصيل الاتفاق الموقع مع تركيا ثم أقدمت على طرده وتقدمت بشكوى للأمم المتحدة حول الاتفاقية(١)، ومن جانبها وصفت وزارة الخارجية المصرية في بيانٍ لها المذكرة التركية الليبية بأنها معدومة الأثر القانوني، وقالت إن الاتفاق لا يلزم أي طرف ولا يؤثر على منظومة تعيين الحدود البحرية في شرق المتوسط لأنه غير شرعي(٢)، كما لوحَ الإتحاد الأوروبي في قمة العاشر من كانون الأول العام ٢٠٢٠وبدفع من إيطاليا و اليونان وقبرص وفرنسا بإتخاذ خطوات فاعلة لفرض عقوبات على تركيا بسبب نشاطاتها التنقيبية في قبرص والجزر اليونانية(٣).

وتماشياً مع هذه الاستراتيجية الإقليمية الجديدة، فقد لجأت تركيا إلى عسكرة موقفها في البحر الأبيض المتوسط إذ رافقت السفن البحرية التركية سفينة الأبحاث الزلزالية أوروتش ريس إلى المياه الإقليمية اليونانية بالقرب من جزيرة كاستيلوريزو اليونانية واقتربت الدولتان لصراع عسكري وشيك(٤)، وقد واجهت اليونان التصعيد التركي بالقرب من مياهها الإقليمية بتصعيد أشد خطورة فبينما أعلنت المانيا عزمها التوسط لنزع فتيل التوتر بين تركيا واليونان خرجت الأخيرة لتعلن عن توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر و اليونان وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة لهما في السادس من آب العام٢٠٢٠وشددت الدولتين على أهمية احترام الحقوق السيادية والولاية القضائية لجمهورية قبرص على منطقتها الاقتصادية الخالصة كما وجهتا دعوةً لتركيا إلى وقف جميع عمليات المسح الزلزالي الجارية داخل المناطق البحرية لقبرص والامتناع عن أي نشاط مماثل في المستقبل (٥)وهو ما واجهته تركيا

(1)Yordan Gunawan et al., The Validity of the Turkey-Libya Maritime Boundary Agreement In International Law, Journal of Governance and Justice Jakarta – Indonesia, Issue 2 Vol. 9, 2021, p. 176.

(2)Darren Butler and Tufan Gumrukcu, Türkiye signs maritime border deal with Libya amid drilling dispute, Reuters, November 28, 2019

(3)Valeria Talbot, op. cit.,p.57.

(4)Sohbet Karbuz, The Main Challenges Facing the Eastern Mediterranean Region: The Future of Regional Energy Development, Turkey Vision Journal, Ankara, Vol. 23, No. 1, Winter 2021, p. 121 .

(5)Georgios Koukakis, The 2020 Exclusive Economic Zone Demarcation Agreement between Greece and Egypt, Hermes Institute for International Affairs, Security and Geo-Economics, Athens, October 2022, p.4.

بعدم الاكتراث إذ صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن الاتفاقية بين اليونان ومصر لا قيمة لها وأن تركيا باقيةٌ على مذكرة التفاهم مع ليبيا.[١]

في الخامس والعشرين من شباط العام٢٠٢١ أعلنت تركيا عن إجراء مناورات حربية بعنوان الوطن الأزرق رداً على المناورات العسكرية الاوربية في شرق المتوسط وما أسمته بالتحرش اليوناني بسفنها المنقبة عن الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط و جزر إيجة وتحديداً سفينة تشيشمة التي تقوم بأبحاث سنوية في المنطقة المذكورة عن الغاز ومصادر الطاقة.[٢]

كان من اللافت أن هذه التحركات المنفردة مع عدم انضمام دول مهمة وذات ركيزة أساسية للمنتدى كتركيا و ليبيا قد أثرت بشكل كبير في عدم استقرار أداء المنظمة ونجاحها، فالتحركات التركية في شرق المتوسط تضغط بصورة سلبية على عمل المنتدى مما أدى الى فقدان زخمه خاصة وأن المساحة البحرية لتركيا صغيرة، لكن لعبة حافة الهاوية التي تلعبها والتي تتصرف وكأنها ليس لديها ما تخسره قد أدت إلى تصلب مواقف جيرانها وزيادة احتمالات الصراع، وبدأت الدول الأعضاء تتفاوض بصورة فردية لترسيم مصالحها في المنطقة كما انطلقت بعض الدول داخل المنتدى لترسيم الحدود من جانب احادي مع دول شرق المتوسط غير المنضوية في المنتدى كما فعلت ذلك مصر عندما أعلنت في الحادي عشر من كانون الأول العام ٢٠٢٢ ترسيم حدودها البحرية الغربية مع ليبيا، الأمر الذي آثار عاصفة اعتراضات داخل ليبيا إذ عدت حكومة الوفاق الوطني القرار المصري انتهاكاً لمياهها الإقليمية.[٣]

وبحلول العام ٢٠٢٣ بدأ جمود العلاقات بين تركيا من جانب ومصر واليونان من جانب آخر بالذوبان مع زيارات قام بها رؤساء الجانبين لبعضهما البعض ففي طوال العام المذكور شهدت العلاقات اليونانية التركية تحسناً ملحوظاً وصولاً للسابع من كانون الأول العام ٢٠٢٣وبعد عدة اجتماعات رفيعة المستوى وقع رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس والرئيس التركي رجب طيب أردوغان على (إعلان أثينا بشأن العلاقات الودية وحسن الجوار) وكان الإعلان بمثابة علامة فارقة في العلاقات بين الطرفين إذ أكد على ضرورة المشاورات المستمرة على أساس الحوار السياسي كما نص على الامتناع عن أي بيان أو عمل من شأنه أن يقوض أو يسيء إلى نص وروح الإعلان والأجندة الإيجابية وتدابير بناء الثقة،[٤] وفي العام التالي أستؤنفت جسور التواصل الدبلوماسية بين تركيا ومصر بزيارة قام بها الرئيس التركي أردوغان إلى القاهرة في الرابع عشر من شباط العام ٢٠٢٤ لكن

(1)Sami Magdy, Egypt Lombardia Prove Maritime Deal With Grace, Associated Press, August 18, 2020.
(2)Michael Tanchum, The Geopolitics of the Eastern Mediterranean Crisis: A Regional System Perspective on the New Great Game in the Mediterranean, p.4
(3)Libya's Government of National Accord rejects Egyptian move to demarcate maritime borders, Reuters, December 17, 2022 .
(4)Safak Timur and Niki Kitsantonis, Greece and Turkey, Long at odds, pledge to work together peacefully, The New York Times, December 7,2023 .

اللافت أن هذه الزيارات لم تشهد حديثاً عن مسألة غاز شرق المتوسط وترسيم الحدود بين الدول المتاخمة فيه بل أن زيارة الرئيس التركي الى مصر اقلقت الجانب اليوناني الذي أعرب اعلامه عن تخوفات ترسيم الحدود بين مصر وتركيا وتأثير ذلك في حقوق اليونان بحقول الغاز الطبيعي المتنازع عليها في شرق البحر الأبيض المتوسط خاصة وأن الرئيس التركي أردوغان اعادَ مجدداً مهاجمة اليونان مؤكداً في السابع والعشرين من كانون الثاني العام ٢٠٢٤ بأن نضال تركيا ضدها لن ينتهي ومهدداً برميها في بحر إزمير، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وجعل التفاوض حول الحدود البحرية بينهما بعيد المنال وهذا ما عكسه تصريح وزير الخارجية اليوناني، جورج جيرابيتريتيس(George Gerapetritis) بقوله " أننا سنكون في غاية السذاجة إذا ما اعتقدنا أن الطريق إلى أي تطبيع للعلاقات اليونانية التركية سيكون خطياً دون تراجعات ودون انتكاسات"، كما أن العلاقات بين مصر وتركيا لم تتخط حدود الاتفاقيات التجارية إذ أن ثقة القاهرة في النظام التركي لازالت على المحك وتعتقد مصر أن تحسن العلاقات بينها وبين تركيا يأتي برغبة تركية تنظر للأمر على أنه عملية اتصال استراتيجية مؤقتة تهدف إلى تعزيز مصالحها الوطنية من خلال تقديم صورة إيجابية وليس كتحول دائم في سياستها الخارجية نابع من إدراك تام لإحترام القانون الدولي والتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى على أساس السلم والأمن في المنطقة[1]، ومن ثم فإن مصر تريد الابقاء على التوتر في شرق المتوسط مع تركيا لإستخدام الأمر لاحقاً سياسياً إذ ما اعادت تركيا سياستها الهجومية ضدها كما حصل ذلك مع اليونان.

أن التطورات الاخيرة في سياق العلاقات بين هذه الدول الثلاث التي تعد أساس الخلاف في منطقة شرق المتوسط تضعنا أمام احتمالين أما مضي منتدى غاز شرق المتوسط بدوله كافة على وفق السياسة التي سار عليها بإستبعاد تركيا و الاكتفاء بتنظيم مسارات استثمار الغاز بحسب الاتفاقيات البينية المبرمة بين أطرافه أو إعادة برمجة المنتدى على وفق خطة تصالحية مع تركيا تفيد بإنضمام الأخيرة للمنتدى والعمل سلمياً بإتفاقات ترسيم للحدود ترضي طموحات كل دول شرق البحر الأبيض المتوسط دون استثناء لأي طرف لاسيما وأن الحدود البحرية في هذه المنطقة متداخلة بصورة معقدة يصعب حلها إلا بالتوافق والتعاون، وهو الاحتمال الأقرب للترجيح لأن الخلاف بين دول منتدى غاز شرق المتوسط وبين تركيا آخذة بالانحسار فمشروعات تصدير غاز المتوسط لأوروبا لم تعد ذا جدوى لأن كميات الغاز المستكشفة واحتياطاتها في شرق المتوسط جاءت على عكس التوقعات المبالغ بها وتأكدت معظم دول المنطقة أن مصادر الطاقة فيها بالكاد تكفي الاستهلاك المحلي مع تصدير محدود لدول مجاورة وهذا أعطى انطباع لأوروبا بمغادرة مسألة الإعتماد التام على غاز المتوسط لاسيما وأن البنى الأساسية القائمة غير كافية لتصدير مصادر الطاقة من شرق المتوسط إلى اوروبا، كما أن الاهتمام الأوروبي بتمويل مشروعات خط أنابيب إيست ميد الناقل للغاز من (إسرائيل) وقبرص عبر اليونان إلى بقية اوروبا بطول ١٩٠٠كم بات أضعف مما كان عليه

(1)Georgios Koukakis, The Future Status of Greek Bilateral Relations with Turkey and Egypt in Light of the Athens Declaration of 7 December 2023 between Greece and Turkey and the Visit of the Turkish President to Egypt, Hermes Institute for International Affairs, Security and Geoeconomics, Athens, February 2024, pp. 3-

سابقاً نظراً للحديث المتصاعد عن استخدام الطاقة النظيفة ولكلفته المالية الباهظة لاسيما بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني العام ٢٠٢٢عن رفضها تمويل المشروع لإقتصاره على نقل الغاز دون توليد الكهرباء[1]، وسقوط مشروع خط أنابيب إيست ميد يأتي في صالح مصر وتركيا على حدٍ سواء لإستثنائهما من المرور عبر اراضيهما مما يجعل افاق التقارب أقرب وأنفع من أي وقتٍ مضى لديمومة بقاء المنتدى وارتقائه كمنظمة دولية فاعلة، من خلال التأكيد على تعزيز استخدام طاقة شرق المتوسط لمصلحة دول المنطقة بما فيها تركيا.

الخاتمة

تأسس منتدى غاز شرق المتوسط بهدف استثمار اكتشافات الغاز في المنطقة وإنشاء منظمة دولية لإدارة موارد الطاقة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء، وتطوير سوق إقليمية للغاز الطبيعي، تمهيداً لتحويل شرق المتوسط إلى مركز تجاري رائد في صناعة الطاقة. ومع ذلك، يبدو أن تأسيس المنتدى جاء بشكل وظيفي وفني أكثر من كونه منظمة تهدف إلى خلق مساحة للتفاهم وحل الخلافات بين دول المنطقة، فقد غاب عن سياق عمله محددات وأدوات تنفيذ اهدافه بصورة واضحة، مما جعل الأمور تبدو غير منظمة وكأن المنتدى لا يسعى لتحقيق نتائج ملموسة أو تعزيز وجوده على الساحة الدولية.

وعلى الرغم من أن المنتدى تأسس لتفعيل دور تنسيقي وتقريب وجهات النظر بين دول شرق المتوسط وإيجاد حلول للأزمات المتعلقة باستثمار موارد الطاقة، إلا أنه فشل في رأب الصدع بين دول المنطقة فلم يتمكن من جمع كل دول المنطقة تحت مظلته، وحتى مع نجاحه في ضم (إسرائيل) وفلسطين، إلا أنه أخفق في حل مشكلة استثمار حقول الغاز الفلسطينية، التي تواجه عقبات من قبل السلطات الاحتلال (الإسرائيلية)، فلم يتمكن المنتدى من إقناع إسرائيل برفع الفيتو المفروض على استثمار حقل غزة مارين، وهو ما أسهم في تدهور الوضع الإنساني في غزة، وكان أحد الأسباب الرئيسة وراء عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حركة حماس الفلسطينية في تشرين الثاني العام ٢٠٢٣ ضد الاحتلال (الإسرائيلي).

كما أن إبعاد تركيا وحلفائها من المنتدى جعله منظمة غير مكتملة، وغير قادرة على تسوية ملف الطاقة في المنطقة، فإستمرار إقصاء تركيا أدى إلى تعميق الانقسامات في حوض شرق المتوسط، ودفع تركيا إلى استعراض قوتها، مما أثار ردود فعل غاضبة من دول المنتدى، وزاد من عزلة تركيا في المنطقة، التي يشكل غيابها عن هذه المعادلات مصدر قلق كبير، نظراً لمطالباتها البحرية المتداخلة مع دول منطقة شرق المتوسّط، وسوقها المحلية الضخمة، وإمكاناتها كطريق عبور لصادرات الغاز في المنطقة.

وتأسيساً على ما سبق، فقد جاءت فكرة تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بصورة غير فعالة، واقتصرت على الاجتماعات والحوارات دون تحقيق نتائج بارزة، فبدلاً من أن

(1)Rethinking Gas Diplomacy in the Middle East, op. cit., pp. 30-31.

يكون منظمة للشراكة تتجاوز التعاملات الثنائية والثلاثية في قطاع الطاقة، أصبح مجرد منصة حوارية للاجتماعات الدورية وإقرار الدراسات الاقتصادية.

ويعد منتدى غاز شرق المتوسط مشروعاً مهماً على المستويين الاقتصادي والدبلوماسي في المنطقة، يهدف إلى توحيد الرؤى حول استثمار موارد الطاقة بين دول المنطقة، إلا أن تشكيله السريع وطابعه السياسي المليء بالخلافات حال دون تطويره بشكل مُنجِز، ولتحقيق أهدافه، يحتاج المنتدى إلى تطوير آليات أكثر فاعلية لتجاوز العقبات السياسية، وفتح المجال لانضمام جميع دول المنطقة، وتعزيز الحوار بينها على أسس مشتركة، للوصول إلى اتفاقيات تعاونية شاملة تضمن أمن الطاقة في شرق المتوسط، وتحقق طموحات دول المنطقة، مع الحفاظ على حقوقها وسيادتها.

الخريطة(١): خريطة توضح المنطقة البحرية المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان ومؤشر

باللون الأحمر، المصدر موقع Franc 24 Infographics

الخريطة(٢) مترجمة: تظهر واقع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط اليوم، المصدر:

Greg Shapland, Maritime Boundaries in the Middle East, Journal of Asian Affairs, London, Vol. 51, No. 1, January 2020, p. 156.

شرق البحر الأبيض المتوسط اليوم
العاصمة
مدينة أخرى
الحدود الوطنية
الحدود الإقليمية
قناة السويس
قبرص الشمالية
قبرص
تركيا
حمص
سوريا
لبنان
بيروت
دمشق
مرتفعات الجولان
البحر الأبيض المتوسط
حيفا
الناصرة
تل أبيب-يافا
إسرائيل
رام الله
القدس
الضفة الغربية
عمان
مدينة غزة
غزة
بئر السبع
الأرضن
الخليل
صحراء النقب
سيناء
شبه جزيرة
القاهرة
السويس
مصر
خليج السويس
خليج العقبة
المملكة العربية السعودية

خريطة رقم (٣): المطالب البحرية المتداخلة بين دول شرق المتوسط المصدر هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)

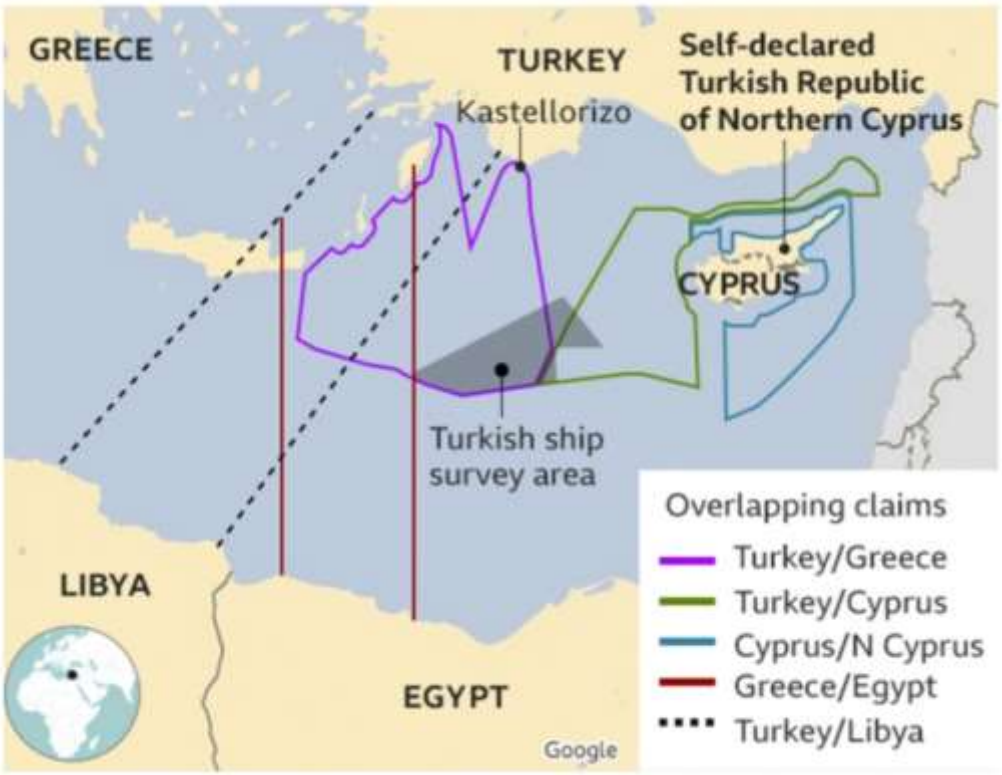

خريطة(٤) مترجمة: تظهر حقول الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر الأبيض

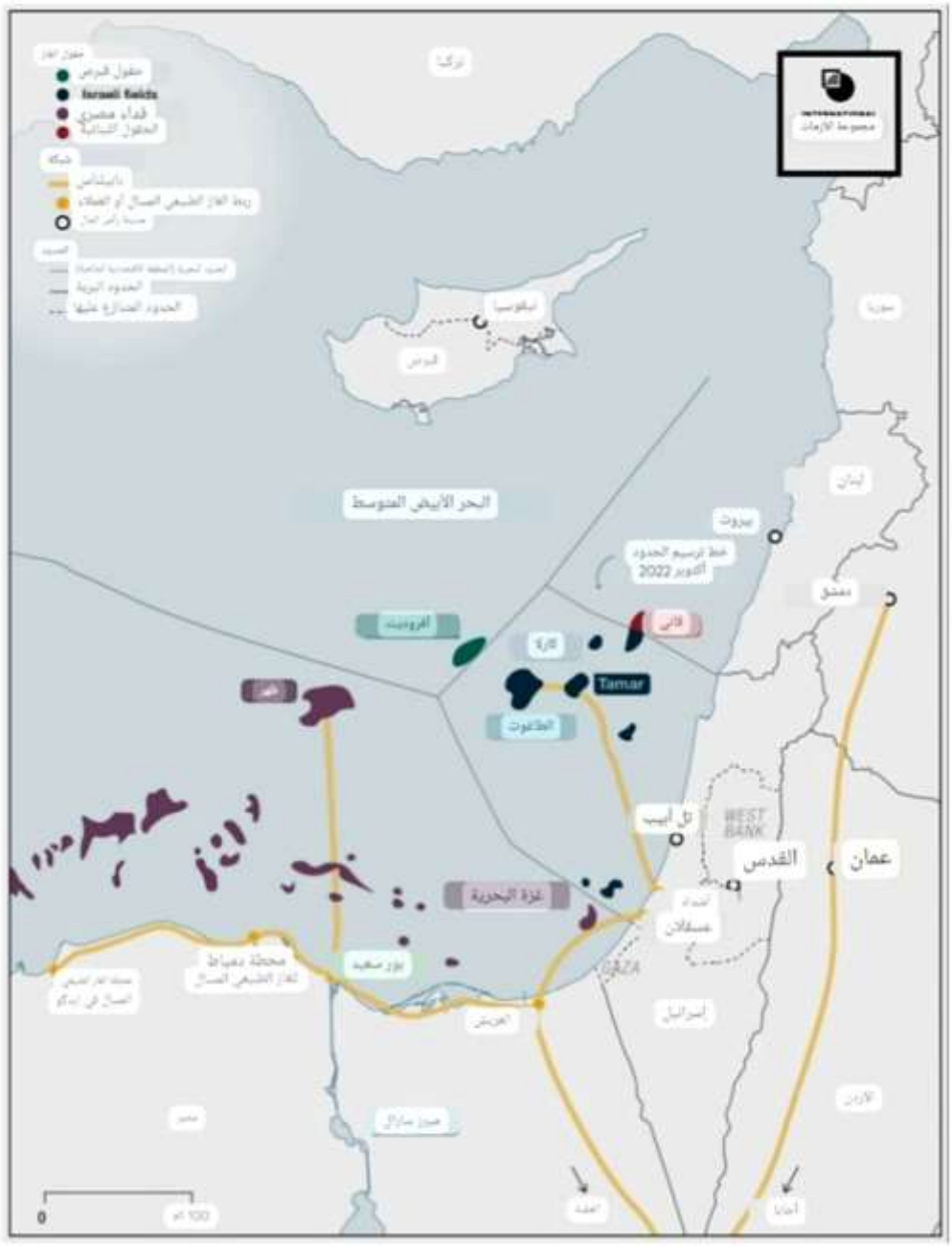

المتوسط، المصدر مجموعة الازمات الدولية ٢٠٢٢

المصادر

أولاً: الكتب:

١- محمد خيتاوي، *شركة النفط المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية*، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، ٢٠١٠، ص٦.

ثانياً: المجلات العلمية:

١- "إعلان القاهرة تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد ٢١٦، السنة٥٤، نيسان، (٢٠١٩): ص٢٢٣.

٢- ابراهيم نوار، "غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد ١٨٨، السنة٤٨، (٢٠١٢): ص ١٣.

٣- احمد شعلة، "منتدى غاز شرق المتوسط كآلية تشريعية دولية لتنمية الاستثمارات في مجال لوجستيات الغاز"، *المجلة القانونية، القاهرة*، المجلد١١، العدد١، (٢٠٢٢): ص٣٧٥-٣٧٦.

٤- احمد قنديل، "منتدى غاز شرق المتوسط..الدوافع والأهداف"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد٢١٦، السنة ٥٤، نيسان، (٢٠١٩): ص٢٢٠.

٥- ايمان زهران، "تركيا وعسكرة التحالفات في شرق المتوسط"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد٢١٩، كانون الثاني، (٢٠٢٠): ص١٦٤.

٦- بشير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد١٨٢، تشرين الأول، (٢٠١٠): ص١١٨.

٧- عزيزة عبد الغزي، "مستقبل اقتصاديات الغاز الطبيعي في مصر، دراسة مقارنة"، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، القاهرة*، العدد١، (٢٠١٨): ص٣.

٨- محمد شوقي عبد العال، "ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر في المنطقة"، *مجلة آفاق سياسية، الدوحة*، (٢٠١٤)، ص١٦.

٩- مساعد عبد العاطي الشتيوي،"الوضع القانوني لترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص"، *مجلة السياسة الدولية، القاهرة*، العدد٢١٢، نيسان، (٢٠١٨): ص٢١٢-٢١٣.

١٠-منى سكرية، "منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، *معهد حوكمة الموارد الطبيعة، واشنطن*، شباط، (٢٠٢): ٣-٤.

١١-نهى الشريف، "مساعي الدولة المصرية في شرق المتوسط لتعزيز مصادر الطاقة"، *مجلة الديمقراطية، القاهرة*، العدد٥٨، (٢٠٢٠): ص٨٠.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

١- إعلان الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى غاز شرق المتوسط، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الثلاثاء ٩آذار ٢٠٢١.
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/EventsPages/Pages/mop_09032021_02.aspx.
٢- إعلان البيان الختامي للاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى غاز شرق المتوسط، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الثلاثاء ٦تموز ٢٠٢١.
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/news-pages/Pages/mop_06072021_02.aspx.
٣- البيان الختامي للاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى غاز شرق المتوسط، بوابة الاهرام، الأربعاء ٧كانون الأول ٢٠٢٢.https://gate.ahram.org.eg/News/3870391.asp
٤- البيان الختامي للاجتماع الوزاري السابع لمنتدى غاز شرق المتوسط، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الأربعاء ١٥حزيران٢٠٢٢.
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/news-pages/Pages/mop-15062022-03.aspx.
٥- البيان الختامي للاجتماع الوزاري السادس لمنتدى غاز شرق المتوسط، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الخميس ٢٥تشرين الثاني ٢٠٢١.
https://www.petroleum.gov.eg/ar-eg/media-center/news/news-pages/Pages/mop_25112021_03.aspx.
٦- الرئاسة المصرية، الهيئة العامة للإستعلامات، "مصر ومنتدى غاز شرق المتوسط"، ١٩حزيران، (٢٠٢٢): https://www.sis.gov.eg/Story/198214/

رابعاً: المصادر باللغة الإنكليزية:

1- Anaïs Antrissian, Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Gaza, Israel, and Other Conflicts, journal of Palestine Studies, Journal of Palestine Studies, University of California, Vol. 13, No. 5, Spring 2015, pp. 31-35 .
2- Assessment of Undiscovered Conventional Oil and Gas Resources in the Eastern Mediterranean, U.S. Department of the Environment, U.S. Geological Survey, July 11, 2021, p. 1
3- Darren Butler and Tufan Gumrukcu, Türkiye signs maritime border deal with Libya amid drilling dispute, Reuters, November 28, 2019

4- Eastern Mediterranean countries formally establish gas forum In Egypt,Reuters,September22,2020.
5- Eastern Mediterranean countries to establish gas forum, Middle East Monitor, January 15, 2019.
6- Stevie Joseph and Anita Thomas-Pedicayle, The Eastern Mediterranean Gas Forum: The Convergence of Regional and Energy Security Concerns, Austral: Brazilian Journal of Strategy and International Relations, Vol. 11, No. 22, December 2022, pp. 55-56.
7- Egypt announces UAE joining East Mediterranean Gas Forum as observe ،Reuters, December 16, 2020.
8- Egyptian company signs $15 billion deal to buy Israeli natural gas, Reuters, February 20, 2018 .
9- the Eastern Mediterranean: Conflict or Cooperation?, Middle East Policy Journal, Iran, Vol. 21, No. 3, September 2014, p. 125
10- Murat Koylu, Energy Map of the Eastern Mediterranean, Cyprus Journal of Research and Studies, Volume 4, Issue 8, July 2021, p.45 .
11- Georgios Koukakis, The 2020 Exclusive Economic Zone Demarcation Agreement between Greece and Egypt, Hermes Institute for International Affairs, Security and Geo-Economics, Athens, October 2022, p.4.
12- Georgios Koukakis, The 9th Trilateral Summit of Cyprus, Greece, and Israel: Turkey's Struggle for Influence in the Eastern Mediterranean, India-ChinaCompetition in the Middle East, and a New Era of "Economic Peace," Hermes InstItute for International Affairs, Security, and Geo-Economy, Athens, November 2023, p.8 .
13- SERTAÇ HAMİ BAŞEREN, Root Causes of the Conflict in the Eastern Mediterranean: Approaches of the Main Stakeholders, Turkey Vision Journal, Ankara, Vol. 23, No. 1, Winter 2021, pp. 15-17.
14- Ibrahim J. Odeh, The Struggle Over Oil and Gas in the Mediterranean: Israeli Expansion into Lebanon, Pluto Journal of Arab Studies Quarterly, Beirut, Vol. 41, No. 1, Winter 2019, pp. 105-106 .

15- Georgios Koukakis, The Future Status of Greek Bilateral Relations with Turkey and Egypt in Light of the Athens Declaration of 7 December 2023 between Greece and Turkey and the Visit of the Turkish President to Egypt, Hermes Institute for International Affairs, Security and Geoeconomics, Athens, February 2024, pp. 3-
16- Konstantinos D. Magliferas and Gino Joseph Naldi, The East Mediterranean Gas Forum: A Regional Institution Struggling in Energy Insecurity, Journal of International Organization Law, Brill, Holland ,No. 20, July 2023, pp. 17, 19, 32.
17- Libya's Government of National Accord rejects Egyptian move to demarcate maritime borders, Reuters, December 17, 2022 .
18- Michael Tanchum et al., The Eastern Mediterranean in Uncharted Waters: Perspectives on Geopolitical Realities, Konrad Adenauer Foundation, Türkiye, 2020, p. 27
19- Michael Tanchum, The Geopolitics of the Eastern Mediterranean Crisis: A Regional System Perspective on the New Great Game in the Mediterranean, Konrad Adenauer Foundation, Türkiye, 2020, p. 17.
20- Michael Tanchum, The Geopolitics of the Eastern Mediterranean Crisis: A Regional System Perspective on the New Great Game in the Mediterranean, p.4
21- Panagiotis Hadjipavlis, The Geopolitical Importance of Airspace In the Eastern Mediterranean, Journal of Geopolitics of the Eastern Mediterranean, Vol.1, Newcastle-UK, Autumn 2015, p.44
22- Policy Brief, Foreign and Security Policy Program-Eastern Mediterranean Energy Project, German Marshall Fund of the United States, Washington, March 2015, p. 2.
23- Rethinking Gas Diplomacy in the Eastern Mediterranean, Middle East Report No. 240, International Crisis Group, Brussels, April 26, 2023, p. 20 .
24- Rethinking Gas Diplomacy in the Middle East, op. cit., pp. 30-31.
25- Safak Timur and Niki Kitsantonis, Greece and Turkey, Long at odds, pledge to work together peacefully, The New York Times, December 7,2023 .
26- Sami Magdy, Egypt Lombardia Prove Maritime Deal With Grace, Associated Press, August 18, 2020.

27- Simone Tagliapietra, The opportunity for natural gas in the eastern Mediterranean, Financial Times, 7 March 2019 .
28- Sohbet Karbuz, The Main Challenges Facing the Eastern Mediterranean Region: The Future of Regional Energy Development, Turkey Vision Journal, Ankara, Vol. 23, No. 1, Winter 2021, p. 121 .
29- Tibet Gur and Pinar Ipek, Turkey's Isolation from the East Gas Forum: Intellectual Mechanisms and Material Interests in Energy Policy, Journal of Turkish Studies, Issue 1, Volume 23, May 16, 2021Gabriel Mitchell, East Mediterranean Gas Forum: Cooperation In the Shadow of Competition, September 2020, p. 4.
30- Valeria Talbot, Contesting the Eastern Mediterranean: Energy and Geopolitics, Middle East and North Africa Centre, Milan, 2021, p.47
31- Wider cooperation on the rise through summits between Egypt, Greece and Cyprus, Ekathimerini newspaper, Athens, October11 2018.
32- Yordan Gunawan et al., The Validity of the Turkey-Libya Maritime Boundary Agreement In International Law, Journal of Governance and Justice Jakarta – Indonesia, Issue 2 Vol. 9, 2021, p. 176.